الأمم المتحدة

A/71/PV.15

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ١٥

الخميس، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب السيد روزن بليفنيلييف، رئيس جمهورية بلغاريا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بلغاريا

اصطحب السيد روزن بليفنيلييف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحِّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روزن بليفنيلييف، رئيس جمهورية بلغاريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بليفنيلييف (تكلم بالإنكليزية): نهنئ سعادة السيد بيتر تومسون على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، ونعبر عن امتناننا لسعادة السيد ماغتز ليكتوفت على التزامه خلال الدورة السابقة وعلى جهوده الدؤوبة الرامية إلى تعزيز الشفافية والكفاءة داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن موضوع المناقشة العامة لهذا العام، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لنا جميعا. والتنفيذ الكامل والحسن التوقيت لأهداف التنمية المستدامة أمر حيوي لضمان تحقيق التقدم والرخاء في جميع أنحاء العالم ولتعزيز السلام وجعل كوكبنا مكانا أفضل للعيش فيه.

ولكن السلام والحرية يتعرضان لاختبار اليوم. فنحن نشهد أسوأ وضع أمني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهناك تحديات تواجه الحدود الوطنية ويجري التشكيك في المبادئ الدولية. وتنتشر الحروب والإرهاب في العديد من المناطق. وتتفكك الدول والمؤسسات. ويفتقر عالم اليوم للتوازن. وتتزايد وتيرة الإرهاب. ولا أحد آمن، ولا أحد في مأمن. وأصبحت مناطق الحروب تشكل تربة خصبة للأيديولوجيات المتطرفة وقواعد انطلاق للأنشطة الإرهابية. وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان تحدث كل يوم، والأبرياء من النساء والأطفال هم الأشد تضررا. وفي هذه الأوقات المضطربة، بلغ عدد الأزمات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

في جميع أنحاء العالم مستوى قياسيا. وتؤدي النزاعات التي طال أمدها إلى وقوع الكثير من المآسي الإنسانية. وأضحت تسوية النزاعات وتحقيق المصالحة أمرا أكثر صعوبة في تحقيقه والمحافظة عليه. ومن السهل للغاية الاحتلال والتدمير، ولكن من الصعب جدا إعادة البناء وتحقيق المصالحة في المجتمعات المحطمة.

وتمثل أوروبا رمز أمل لملايين اللاجئين. وإذ نستلهم قيمنا المشتركة، فإننا مصممون على مواصلة تعزيز جهودنا لإدارة الهجرة، وفقا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتواجه البلدان القريبة من مناطق النزاع، مثل بلغاريا، تحديا لم يسبق له مثيل. ونرحب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) بوصفه رمزا لجهدنا المشترك من أجل تعزيز التعاون الدولي الهادف لتحسين حماية ومساعدة اللاجئين.

وينبغي إدارة الهجرة من خلال بذل جهود عالمية جماعية بطريقة مسؤولة. وينبغي أن ينصب تركيزنا تحديدا على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا، أي النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الوقت نفسه، يجب على جميع المهاجرين الامتثال لقوانين بلدان إقامتهم. وترحب بلغاريا بالتركيز على تقاسم المسؤولية العالمية. وينبغي أن نسترشد بهذا العنصر الحاسم في بناء الشراكات بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد والمجتمع الدولي بأسره.

إن الأزمة الإنسانية العالمية الراهنة تذكرنا بأنه يجب علينا معالجة القضايا العالمية بطريقة شاملة ومتكاملة، مع التركيز على الأسباب الجذرية. وهي تشكل أيضا أزمة بالنسبة للأطفال. ويجب علينا أن نصغي إليهم. ويجب علينا أن نتذكر أن الطفل هو أولا طفل ثم لاجئ. وللطفل الحق في كامل مجموعة الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك جمع شمل الأسرة.

وللأمم المتحدة دور حاسم يتعين عليها القيام به في التصدي لتلك التحديات. وتتطلب الجهود التي نبذلها لإدارة الأزمة استجابة شاملة من جانب الأمم المتحدة والقيام بعمل دبلوماسي وقائي والوساطة وبناء السلام والقدرة على الصمود والمصالحة. وتشارك بلغاريا بنشاط في أعمال مجموعة أصدقاء الوساطة، والتي تسهم في تلك الجهود. ونحن ملتزمون بمساعدة البلدان المنكوبة جراء الأزمات لكي تنتعش. وهناك مثل قديم يقول: ”الوقاية خير من علاج“.

وبلغاريا ملتزمة بالجهود العالمية الرامية إلى منع نشوب الصراعات الجارية وإيجاد حل لها. وخلال رئاستنا الحالية الناجحة للغاية لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، اقترحت بلغاريا اتخاذ مبادرات ملموسة تركز على تعزيز الأمن والاستقرار وإمكانية الاتصال الإلكتروني والمصالحة والتنمية المستدامة في البلقان. وتضطلع بلغاريا بدور هام في تعزيز خبرة الاتحاد الأوروبي في المنطقة، وتدعم التكامل الأوروبي – الأطلسي لبلدان غرب البلقان.

إن للاتحاد الأوروبي أهمية فريدة ولديه شرعية قوية، وذلك بسبب المناقشات السلمية التي يعقدها وتسويته للخلافات بتوافق الآراء، نظرا لالتزامه بحقوق أساسية وقواعد مشتركة ولأنه حقق مستوى غير مسبوق من التكامل والتعاون بين دوله الأعضاء. وقد استضافت بلغاريا في الأسبوع الماضي بنجاح كبير الاجتماع السنوي لفريق أريولوس. وتبادل خلاله رؤساء ١٠ دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي الأفكار وكانت هناك رؤية مشتركة بشأن كيفية إعادة بناء الثقة في الاتحاد الأوروبي وتحقيق الاستقرار والازدهار الدائمين في منطقة البلقان. وكان ذلك بمثابة اعتراف هام بالسياسة الخارجية الودية والمتوازنة والقائمة على المبادئ التي تنتهجها بلغاريا اليوم.

ونحن بحاجة إلى العمل كفريق ووضع استراتيجيات مشتركة، بدلا من بناء حصون للدفاع عن المصالح الوطنية

القصيرة النظر. وعلينا إشراك الزعماء من جميع أنحاء العالم ومن كل قطاعات المجتمع، وألا نكتفي بالاعتراف بالصراعات بل نعمل لحلها. ونحن بحاجة إلى الوقاية وإلى أن نكون استباقيين من أجل الاكتشاف المبكر للأزمات وحلها. كما أننا بحاجة إلى تمكين الدبلوماسية وتعزيز المبادئ وليس المصالح والأسلحة. ونحن بحاجة إلى إعادة التأكيد على مبادئ النظام الدولي، وليس إعادة التفاوض بشأنها. وكما أكدت نائبة رئيس المفوضية الأوروبية، السيدة كريستالينا جورجييفا، خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في اسطنبول، فإننا بحاجة إلى إحداث تغيير رئيسي في طريقة تصدينا للأزمات الإنسانية من خلال النظر بمزيد من الدقة في أسبابها الجذرية.

لا يمكن إحلال السلام والمصالحة في سورية إلا من خلال عملية سياسية بقيادة سورية، الأمر الذي يتطلب تنفيذ عملية انتقالية شاملة للجميع وتراعي تطلعات جميع أجزاء المجتمع. ومن المهم تهيئة الظروف المواتية التي تمكن من استئناف محادثات السلام بين الأطراف السورية في أقرب وقت ممكن.

إننا لا نريد العودة إلى الفترة التي كانت هناك فيها مناطق نفوذ محددة للقوى العظمى. ولا يمكننا أن نسمح للمصالح السياسية مرة أخرى بتقسيم واحتلال أراضي دول ذات سيادة أو بإيجاد نزاعات مجمدة. ويشكل التصعيد الأخير للنزاع في أوكرانيا مصدر قلق عميق لنا. وأي محاولة لزعزعة استقرار أوكرانيا أمر غير مقبول. وبلغاريا تؤيد بشدة السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها واستقلالها. ويجدد بلدي دعوته إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، ويكرر تأكيد سياسته الثابتة المتعلقة بعدم الاعتراف بالضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم.

وتؤيد بلغاريا العملية الجارية في أفغانستان لتحويلها إلى بلد ينعم بالسلام والاستقرار ويعتمد على ذاته. وسنواصل الإسهام في عملية التعمير وبناء الدولة في أفغانستان من خلال مشاركتنا في بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن نساهم في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني لأفغانستان ونساعد على بناء القدرات الإدارية لأفغانستان من خلال مساعدتنا الإنمائية الرسمية.

لقد بلغت عملية السلام في الشرق الأوسط مرحلة حاسمة. وثمة حاجة إلى اتخاذ مبادرات جديدة لإحياء الحل القائم على وجود دولتين. وترحب بلغاريا بالجهود المبذولة مؤخرا في هذا الاتجاه، ولا سيما تقرير المجموعة الرباعية. ونحن نقدر تقديرا عاليا وندعم دعما كاملا عمل المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، في مهمته الصعبة. ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في أن حل الدولتين هو السبيل الواقعي والعادل والدائم لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولا يمكن التوصل إلى حل يلبي تطلعات كلا الجانبين إلا من خلال المفاوضات المباشرة، دون فرض أي شروط، وبما يتماشى مع جميع الالتزامات الدولية ذات الصلة.

تؤيد بلغاريا تنفيذ الاتفاق بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، والتي تمثل خطوة هامة إلى الأمام في تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونأمل أن يجري تنفيذ جميع التدابير المتفق عليها بشكل كامل.

تشكل التجربة النووية الخامسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال شهر أيلول/سبتمبر انتهاكا مباشرا لقرارات مجلس الأمن. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية واستئناف الحوار مع المجتمع الدولي، بما في ذلك في إطار المحادثات السداسية الأطراف.

إن الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف يشكلان تهديدا مفزعا للسلام والأمن. ومما يبعث على القلق الشديد أن وتيرة هذه الأفعال قد زادت زيادة كبيرة.

ولا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نقبل بأن يكون هذا هو الوضع الاعتيادي الجديد. ويجب بذل كل جهد ممكن للقضاء على الإرهاب والتطرف العنيف. إن بلغاريا عضو فخور في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.

وللأمم المتحدة دور هام في إدارة وتنسيق الإجراءات الشاملة لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وتشكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أساساً جيداً للتعاون الدولي. وتؤيد بلغاريا استعراض الأمين العام لهيكل مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة.

إن منع التطرف جزء أساسي من الاستجابة. وقد اعتمدت بلغاريا التشريعات المحلية المطلوبة وبنت القدرات المؤسسية اللازمة. وسيساعدنا التعليم وحماية التراث الثقافي وحماية حقوق الإنسان على التعامل مع الأسباب التي تدفع الأفراد إلى أن يشعروا بأنهم مجبرون على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. ودور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في هذه الجهود أمر بالغ الأهمية. ونثني على العمل المتفاني والإسهام القيم للسيدة إيرينا بوكوفا وقيادتها في تعزيز التعليم والحوار بين الثقافات على الصعيد العالمي. إن أداءها المتميز والتزامها القوي بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة أمران أساسيان لتحقيق تقدم مستدام ونتائج طويلة الأمد.

لقد صنعنا التاريخ باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وحان الوقت الآن لتنفيذهما. ونحن جميعا مطالبون بمواءمة استراتيجياتنا الوطنية معهما والوفاء بتلك الالتزامات. وبصفتي رئيس بلغاريا، فقد كنت فخوراً جداً بأن أكون من بين أول الموقعين على اتفاق باريس التاريخي خلال الاحتفال الرفيع المستوى الذي أقيم في الأمانة العامة بنيويورك. ويؤيد بلدي التعجيل ببدء نفاذ اتفاق باريس. ويسرني أن أعلن أن الحكومة البلغارية بدأت بالفعل بإجراءات التصديق المحلية.

وبلدي يعكف على وضع برنامجه الوطني للتنمية، بلغاريا ٢٠٣٠، بالعمل النشط لإشراك المجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص ووسائط الإعلام. ونركز على التعليم والتكنولوجيا المتقدمة والابتكار لبناء اقتصاد أخضر يتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعكف على توعية الشباب من البلغاريين بشأن أهمية الاستدامة. واستحدثت المدارس البلغارية، في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، برامج خاصة لتعريف الأطفال بأهداف التنمية المستدامة.

إن السلام ليس من المسلّمات، والأمر منوط بنا جميعاً لحمايته. والسلام ليس مجرد غياب الحرب. إن السلام هو حقوق الإنسان. والسلام هو سيادة القانون. وتعزيز حقوق الإنسان هو أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة ويحدد هويتها. ما فتئت بلغاريا تدعو بقوة إلى تعزيز ركيزة حقوق الإنسان للأمم المتحدة. وبلغاريا عازمة على تقديم المزيد من الإسهامات في تعزيز حقوق الإنسان باعتبارها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، ونعوّل على دعم شركائنا القيم لترشحنا.

وتعلق بلغاريا أهمية كبرى على حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم. وبوصفها رئيساً مشاركاً لمجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة، دأبت بلغاريا بقوة على الدعوة إلى إدماج الحقوق الإنسانية للأطفال في جميع العمليات الحكومية الدولية الرئيسية في الأمم المتحدة. وإننا على اقتناع راسخ بأن الأطفال ينبغي أن يكونوا في صميم العمل العالمي. وقد جعلنا حقوق الأطفال أولوية استراتيجية لمجلس أوروبا خلال رئاستنا للجنة الوزراء، ونحن فخورون جداً بأن نرى اعتماد استراتيجية صوفيا لحقوق الطفل والدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء الـ ٤٧. وأثني على العمل الممتاز الذي قام به الممثل الدائم السابق لبلغاريا لدى الأمم المتحدة، السفير

ستيفان تافروف، وتوليه منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف وتفانيه في خدمة قضية الأطفال وحقوق الإنسان.

في العقود القليلة الماضية، أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وينبغي مواصلة تلك الجهود وتعزيزها. وتشارك بلغاريا بنشاط على جميع المستويات في تعزيز المساواة بين الجنسين، وكذلك في إنهاء التمييز الجنساني وجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ويؤيد بلدي بقوة حملة ”تحقيق المناصفة في العالم“ التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠. وتنعم المرأة في بلغاريا بالمشاركة الكاملة في جميع مجالات الحياة. وفي حكومتنا، فإن اثنين من النواب الثلاثة لرئيس الوزراء ونصف الوزراء هم من النساء. وثلثا القضاة على جميع المستويات من النساء. وتحتل بلغاريا المرتبة الثالثة في الاتحاد الأوروبي من حيث مشاركة المرأة في المجالس التنفيذية للشركات الكبيرة.

وفي السنوات الأخيرة، هناك دعم متزايد في المجتمع الدولي لكفالة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الوصول إلى المناصب العليا لصنع القرار، بما في ذلك منصب الأمين العام. ويشدد القرار ٣٢١/٦٩ ذو الصلة على ضرورة كفالة التوزيع العادل والمنصف استناداً إلى التوازن الجنساني والجغرافي، مع استيفاء أعلى مستوى ممكن من الشروط المطلوبة، في تعيين الأمين العام. وبعد ثمانية من الأمناء العامين الذكور، حان الوقت لتقود الأممَ المتحدةَ امرأةٌ قديرة ومحترمة من أوروبا الشرقية. ولدى بلغاريا مرشحة قوية جداً، وهي قائدة حقيقية ذات خبرة واسعة في العلاقات الدولية ومهارات إدارية رائعة، وهي مرشحة تستحق ثقة الدول الأعضاء ودعمهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد روسن بليفنلييف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطُحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاغامي (تكلم بالإنكليزية): خلال العام المنقضي، أبرم المجتمع الدولي اتفاقين تاريخيين بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ، وجدد التزامه بالعمل معاً لمكافحة التطرف العنيف. تلك هي المسائل الأخطر أمام المجتمع الدولي اليوم، وتتيح جهودنا المشتركة إمكانية تحويل عالمنا ككل، وليس مجرد جزء منه. وفي نهاية المطاف، يرتبط تقدم كل بلد ارتباطاً وثيقاً بالتقدم المحرز في كل البلدان الأخرى، ولدينا جميعاً دور نؤديه.

وحان الوقت الآن للتنفيذ. ويمكننا مواصلة المسيرة إذا أبقينا على بعض الأشياء في الاعتبار. أولاً، يجب أن نتذكر دائماً أن الغرض النهائي من جهودنا هو تغيير حياة الناس الحقيقيين من خلال تعزيز رفاههم وسلامتهم وإمكانية وصولهم إلى الفرص. ثانياً، يجب علينا أن نبني على ما تعلمناه حتى الآن. وهذا يعني أن نقوم بإشراك للجميع، ولا سيما النساء، لأنهن إذا لم يكنّ قادرات على بلوغ إمكاناتهن، فلا أحد منا سيبلغها. وأنا فخور بانتمائي إلى حركة ”الرجل نصير المرأة“ وأحث الآخرين على دعم هذه الحملة الهامة.

كما تعلمنا الدرس بأن التكنولوجيا يجب أن تكون جزءاً من الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق كل الأهداف العالمية. إن

جميع من في العالم بحاجة إلى الوصول إلى الإنترنت العالي السرعة، على النحو الذي نادت به لجنة النطاق العريض التي أنشأها الأمين العام.

ويسر رواندا أن تكون جزءا من ذلك الجهد، وأثني على الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو على العمل الجيد الذي قاما به ويواصلان القيام به. كما رأينا كذلك أهمية إقامة شراكات مجدية مع القطاع الخاص من أجل تحسين سرعة ومدى إيصال خدمات الإنترنت. ومن شأن هذه المنظورات أن ترشد عمل المركز الجديد لأهداف التنمية المستدامة لأفريقيا، الذي يسر رواندا استضافته بدعم من شركائنا. ولا بد من استمرارية حقيقية بين مختلف الأطر التي استرشد بها عملنا الجماعي وسيسترشد بها الآن. فتلك الاتفاقات ليست شعارات أو موضات، ولكنها توافق آراء عالمي تم التوصل إليه بصعوبة بشأن العالم الذي نود أن نخلفه لأبنائنا. فلننفذها بما تستحق من سرعة وجدية.

وهناك دلائل مشجعة، على إحراز تقدم، تلوح في الأفق. ففي الشهر المقبل، سيجتمع أكثر من ١٠٠٠ وفد في كيغالي للنظر في تعديل ريادي لبروتوكول مونتريال بشأن طبقة الأوزون من شأنه أن يخفض تدريجيا مركبات الهيدروفلوروكربون، وهي نوع رئيسي من أنوع غازات الدفيئة. إن بروتوكول مونتريال، الذي يقارب عمره الـ ٣٠ عاما، أحد أنجح الاتفاقات الدولية في التاريخ بالفعل، وهو الآن يتيح لنا الفرصة لاتخاذ خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ اتفاق باريس الذي مر عليه عام واحد. وأحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا لتمرير هذا الإجراء الهام.

إن العالم يتغير نحو الأفضل، فيما تمهد التكنولوجيا السبيل إلى ذلك. وقد تغيرت كذلك الطريقة التي نتعامل به مع بعضنا في المجتمع الدولي. إن صون السلم والأمن الدوليين يتوقف على الحفاظ على رؤية مشتركة للنتائج التي نريدها لعالمنا والقيم التي توجه التعاون بيننا. وهذا يفسر استمرار أهمية الأمم المتحدة وديمومتها. وهذا هو المنظور الذي ينبغي النظر من خلاله إلى مسؤوليتنا الجماعية عن حقوق ورفاه اللاجئين والمهاجرين. ويجب تناول المسألة باتساق ورحمة في جميع الأوقات. فهي لا يمكن أن تصبح أزمة فقط عندما تبدأ البلدان الأكثر ثراء في التأثر بها.

وستواصل رواندا الاضطلاع بدورها. لقد أصبنا في الكثير من الأمور، غير أنه لا شك في أن بإمكاننا تحقيق المزيد. وإذا ما وضعنا الناس الذين نكافح من أجلهم نصب أعيننا وبنينا على الدروس المستفادة، فليس هناك ما يمنعنا من تحقيق كل ما ألزمنا أنفسنا به.

وفي الختام، أشكر الأمين العام بان كي – مون، الذي كان نصيرا للتكنولوجيا ومناصرا قويا للتنمية المستدامة، فضلا عن المسائل الأخرى التي استلزمت معاملة عادلة. فقد كان صوت العقل حتى في أشد الحالات صعوبة، ونتمنى له التوفيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيسة جمهورية ليبريا.

اصطُحبت السيدة إلين جونسون سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، بفخامة السيدة إلين جونسن – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، وأن أدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة جونسون – سيرليف (تكلمت بالإنكليزية): تعهدنا جميعا العام الماضي، عند اعتماد أهداف التنمية المستدامة، بتحسين الظروف المختلفة التي تواجه البشرية وبحماية موطننا الطبيعي. وقد اجتمعنا الآن في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في إطار موضوع: ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، لتقييم التقدم المحرز والتداول بشأن التحديات الراهنة والناشئة في عموم سعينا إلى تحقيق هدفنا الأساسي بترك عالم أفضل لأبنائنا وأحفادنا.

أهنئكم، السيد الرئيس، وأهنئ شعب فيجي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، ونعول على خبرتكم الواسعة في تسيير شؤون هذه الدورة بالنجاح في تعزيز الآمال التي نتشاطرها من أجل عالم أفضل. وفي السياق نفسه، أشيد بمعالي السيد ماغنز ليكيتوفت، ممثل الدانمرك، الذي أدار شؤون الدورة السبعين، بما في ذلك اعتماد أهداف التنمية المستدامة، بقيادة قديرة.

ونود أن نثني، ثناء خاصا، على القيادة المبتكرة والإبداعية للأمين العام بان كي – مون، الذي نشط السعي الجماعي للمجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف النبيلة للأمم المتحدة. إننا نشيد، مع عميق الامتنان، بقيادته التي جلبت تحولا نموذجيا في البرامج الإنمائية داخل منظومة الأمم المتحدة، إيذانا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العالمية الجديدة، التي تتوخى إيجاد عالم خال من الفقر، عالم من القيم والمسؤوليات المشتركة، عالم تسوده المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإنقاذ الكوكب عن طريق التخفيف الفعال من التهديدات – وبالنتيجة، عالم يضمن عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب. وإذ تأتي فترة ولاية الأمين العام إلى نهايتها في وقت لاحق من هذا العام، أريده أن يعرف أن أعماله وابتكاراته كانت مصدر إلهام لنا جميعا. وله أطيب تمنياتنا بالنجاح في مساعيه المقبلة.

إننا نهنئ ونرحب بالمنظمة الدولية للهجرة في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في هذا الوقت الذي يواجه فيه العالم التحدي المروع للهجرة الجماعية وأزمة اللاجئين.

ونحن نتوقع حوارا مقنعا مشتركا بين الوكالات وتعاونا بين المنظمة الدولية للهجرة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتيسير العودة الطوعية وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين. وندعو الوكالتين إلى التصدي لمسألة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر بفعالية، مع الأخذ في الاعتبار أن النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون للجريمة المنظمة والرق الحديث.

إن الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، يتردد صداها بصوت أعلى في ظل صمت مطبق من بعض الأوساط. ولا بد من احترام الإنصاف الذي نروج له من خلال التزاماتنا في الأمم المتحدة من قبل جميع هيئاتها. ونحث الأمم الكبيرة والقوية من العالم على وضع حد لهذا الصمت الطويل.

تنعقد هذه الدورة في وقت يعاني فيه الملايين من الناس، في أجزاء عديدة من العالم، من التصعيد في النزاعات. ونلاحظ بقلق بالغ تصاعد الإرهاب الدولي والتطرف وكراهية الأجانب والعنف، الذي ما زال يشكل خطرا على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي. إن الأزمة المستعرة التي ما زلنا نشهدها في الشرق الأوسط وفي القارة الأفريقية وفي أجزاء أخرى من العالم، تشكل تحديا للأهداف النبيلة للأمم المتحدة. والتشريد الجماعي والمعاناة اللذين فرضا على الشعب السوري، الذي يضطر إلى الهجرة بعيدا عن دياره، يمثلان آفة في ضمير العالم ويشككان في عزم الأمم المتحدة.

وتتطلب الحالة الراهنة في عالمنا، وفقاً لحقائق انعدام الأمن، اتخاذ إجراءات جماعية متضافرة من أجل تجنب مستويات غير

مقبولة من الحرمان والفقر والمعاناة البشرية. وفي جلستنا على الصعيد دون الإقليمي، أظهرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التزامها واستعدادها لمكافحة الإرهاب في مالي وكوت ديفوار وبوركينا فاسو ونيجيريا، وكذلك في أجزاء أخرى من المنطقة دون الإقليمية، بدعم هام من الشركاء في المجتمع الدولي. ونحن متفائلون بشأن المبادرات الإقليمية وأوجه التعاون التي أطلقها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة التي تهدف إلى المساعدة على توطيد السلام والأمن في القارة الأفريقية. إن مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إحلال السلام في غينيا – بيساو، وجهود الاتحاد الأفريقي في مالي وجنوب السودان، والجهود التي تبذلها لجنة حوض بحيرة تشاد لمكافحة جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية، تظهر التقدم المحرز وتبين بوضوح أهمية التضامن الإقليمي.

وبهدف تعزيز السلام والأمن داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، شددنا على مكافحة الجريمة المنظمة، ولا سيما التجارة العابرة للحدود بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات والبشر والقرصنة. وبصفتي الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوسعي أن أؤكد التزامنا الثابت بمواصلة جهودنا الرامية إلى تحقيق التكامل من خلال تطوير الهياكل الأساسية، والتجارة والاستثمار، وإدارة الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، والسلام والأمن، بقوة متجددة.

ليبريا تؤكد ثقتها في قدرة الأمم المتحدة بوصفها الهيئة الأنسب للسعي إلى تحقيق السلام والأمن العالميين. تؤكد ليبريا من جديد التزامها بدعم الأمم المتحدة في مساعيها الرامية إلى تحقيق السلام والأمن العالميين، والحكم الديمقراطي، والنهوض بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. نكرر تأكيد التزاماتنا المتعلقة بالتصدي للفقر المدقع، وتمكين النساء والفتيات، وإشراك المجتمعات المحلية المهمشة في التيار الرئيسي للمجتمع وجعل أصواتهم مسموعة. تلك هي القوى المحركة لمساعينا التحويلية من أجل إنقاذ أمتنا العالم.

ومنذ انتهاء نزاعنا في عام ٢٠٠٣، فقد عملت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مع ليبريا، أولا، لتأسيس جهود الأمن وبناء السلام ومكاسب الحوكمة في البلد وبعد ذلك توطيدها. ويسرني أن أفيد بأن التخفيض التدريجي للبعثة قد نفذ بنجاح في ٣٠ حزيران/يونيه، عندما تولت وكالات الأمن الليبرية المسؤولية الكاملة عن أمن أمتنا وشعبنا. ونحن ندرك المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، بالنظر إلى هشاشتنا الشديدة وندرة الموارد، ولكننا نتولى تلك المسؤوليات بثقة وبالعلم أن شركاءنا لا يزالون معنا.

ومن دواعي اعتزازي أنني عملت كرئيس مشارك في فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، الذي بدأ العملية التي توجت باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وقد شرعت ليبريا في عملية إدراج أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاورات قوية على الصعيد الوطني وحوارات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدينية. وبفضل دعم شركائنا في الأمم المتحدة، فإننا بصدد صياغة خريطة طريق لتحقيق الاندماج الكامل في خطتنا الوطنية للتنمية.

وبوجود ما نسبته ٤٣ في المائة من التنوع البيولوجي في منطقة غرب أفريقيا، فإن ليبريا تضع في اعتبارها الحاجة إلى حماية البيئة من آثار الاحترار العالمي وتغير المناخ. والتزامنا بإدارة وتنظيم الأراضي والغابات بشكل مستدام ما زال ثابتاً، ويجسد ذلك إنشاء آلية التحقق القانوني والإطار التنظيمي القسري. وقد كانت شراكتنا مع النرويج مفيدة في هذا الصدد.

وبوصف ليبريا أمة صامدة وذات عزم واجهت تحديات فترات عديدة من الدمار، فإنها تنهض من جديد. ونحن مصممون على السير على الطريق المتفق عليها من أجل تحقيق رؤيتنا لعام ٢٠٣٠، ومن أجل اختتام مرحلة السنوات الخمس الأولى من برنامجنا للعمل من أجل التغيير بنجاح. وتقف ديمقراطيتنا، التي تعثرت بسبب سنوات من النزاع، ثابتة ونحن نسير نحو تحقيق المهمة الأكثر صعوبة وأهمية وهي: إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٧.

باسم شعب ليبريا، أشكر الأمم المتحدة على مساعدتنا في الحفاظ على السلام على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية. أود أيضا أن أشكر العديد من الشركاء الدوليين الذين كانوا معنا على طريق الانتعاش.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيسة جمهورية ليبريا على الكلمة التي ألقتها للتو.

اصطحبت السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الفخامة روش مارك كريستيان كابوري، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس فاسو ورئيس مجلس الوزراء في بوركينا فاسو.

اصطحب السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس فاسو ورئيس مجلس الوزراء في بوركينا فاسو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كابوري (تكلم بالفرنسية): أشارك جميع من سبقوني في هذه المنصة في التقدم إليكم، سيدي الرئيس، بخالص التهاني الحارة على انتخابكم لقيادة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. إننا نعتقد أن معرفتكم المتميزة بالساحة الدولية وصفاتكم الشخصية الممتازة ستكفل نجاح عملنا. وسأكون مقصرا في هذا الواجب السار إذا لم أشد كذلك بالأمين العام بان كي – مون على رؤيته وقيادته وعلى كل ما قام به من عمل لتعزيز دور المنظمة خلال فترتي ولايته.

أخاطب الجمعية، اليوم، للمرة الأولى منذ تسلمي مهام رئاسة بلدي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. فقد عادت بوركينا فاسو إلى القيم الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية وسيادة القانون، بعد أن مرت بأزمة سياسية عميقة نجمت عن حرمانها من بعض المبادئ الديمقراطية الأساسية. وقد أظهر شعب بوركينا فاسو، وخصوصا شبابنا، نضجا كبيرا وبرهنوا، إن كانت هناك ثمة حاجة إلى ذلك، أن لا شيء ولا أحد يستطيع قمع رغبة شعب يتميز بالدراية ويحرس حقوقه وكرامته بغيرة، في تحقيق العدالة والحرية، إلى الأبد.

وينبغي لي في هذا المقام أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة، على وقوفهما إلى جانبنا طوال فترة كفاحنا. فقد ساعدنا دعمهما، الذي تجلى بالعديد من الطرق، على استعادة النظام الدستوري الطبيعي بشكل نهائي وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية ديمقراطية وحرة وشفافة. ولذا يرمز حضوري في هذه القاعة اليوم، إلى استعادة تلك الحقوق واستعادة حريتنا. إن بوركينا فاسو ملتزمة، من الآن فصاعدا، التزاما مطلقا بتوطيد العملية الديمقراطية مدعومة بالتزامها الراسخ بتحقيق المصالحة الوطنية وإرساء حوار سياسي حقيقي ودائم.

لم يسبق للتنمية المستدامة أبدا أن احتلت الموقع البارز في أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي الذي تحتله الآن.

وفوق ذلك لم يسبق قط لالتزامنا بالقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة أن كان أقوى مما هو عليه الآن. ولذلك، ينبغي لنا أن نرحب بأهمية موضوع دورة هذا العام، الذي يدعونا إلى إعطاء الدفع اللازم لتحويل عالمنا من خلال التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدناها بالإجماع العام الماضي، وأن تكفل في الوقت نفسه – كما حثنا الأمين العام على ذلك كثيرا – ألا يتخلف عن الركب أحد.

وقد التزمت حكومة بوركينا فاسو، من جانبها، منذ تشكيلها ووفقا لولايتها – حتى تعطي معنى حقيقيا للنضال الذي خاضه شعبنا من أجل الحرية والتقدم – بوضع خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠. وستقدم الخطة المستندة مباشرة إلى تطلعات شعبنا – التي تعكس المبادئ التوجيهية العريضة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ علاوة على خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ – إلى شركائنا الفنيين والماليين في اجتماع مائدة مستديرة للمانحين تقرر عقده في باريس يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر. إننا نعلم أن بإمكاننا أن نعول على التضامن الفعال لجميع الأطراف المعنية، الذين سيمكننا دعمهم لجهود حكومة بوركينا فاسو من إرساء أسس التنمية المستدامة الحقيقية التي يمكن أن تكفل سلام وأمن وسلامة واستقرار بلدنا.

إن العالم اليوم يواجه تحديات هائلة تتطلب أن نعزز عملنا الجماعي ونكثف جهودنا المشتركة في إطار منظمتنا. فقد برز الإرهاب الدولي والتطرف العنيف كتهديدين رئيسيين في عصرنا. وتوضح الهجمات الإرهابية العنيفة غير المسبوقة – التي ترتكب دون تمييز كل يوم في جميع أنحاء العالم – إلى حد الكمال مقدرة ما أصبح الآن آفة عالمية على الوصول إلى أهدافها. إننا نعرف مداها جيدا بوصفنا أنفسنا ضحايا لها. وأحيي، في ذلك الصدد، ذكرى كل ضحية لهذه الأعمال الخسيسة وأعيد التأكيد على تعاطف وتضامن شعب بوركينا فاسو مع جميع الشعوب والبلدان التي مستها.

ويجب علينا أن ندرك أن فعالية كفاحنا ترتهن بقدرتنا على إطلاق شراكات وتجميع جهودنا وتبادل المعلومات في إطار تحالف عالمي قوي ومتسق. وتمثل الإجراءات التي نتخذها في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل جزءا من ذلك الجهد وينبغي دعمها. وترحب بوركينا فاسو بتقرير الأمين العام عن خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674) الذيتم عرضه على الجمعية العامة في ١٥كانون الثاني/ يناير، ويدعو إلى مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب توضع في صيغة نهائية وتعتمد في أقرب وقت ممكن. ولن يؤتي كفاحنا ثماره إلا عندما ننجح في تدمير سند الإرهابيين، وخاصة مصادر دعمهم، وعندما نلتزم بمعالجة جميع أسباب هذه الأنواع من التطرف، التي تشمل الفقر المدقع والظلم وعدم المساواة والتعصب والاستبعاد.

وكيف لنا، في ذلك الصدد، ألا نفكر في الآلاف من المهاجرين والأشخاص المشردين الذين يعرضون حياتهم للخطر كل يوم بحثا عن مستقبل أفضل، ويحولون البحار والمحيطات إلى مقابر مفتوحة؟ ولهذا السبب نرحب باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي يجسد رغبتنا المشتركة في إيجاد السبل والوسائل للتوصل إلى ميثاق عالمي من أجل إدارة أكثر فعالية وإنسانية لمسألة التشريد الجماعي للاجئين والمهاجرين. إننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأنه لا ينبغي النظر إلى اللاجئين والمهاجرين بعد الآن بوصفهم تهديدا وإنما سانحة – ليس فقط لأنفسهم، وإنما أيضا للبلدان المضيفة لهم ولبلدانهم الأصلية – تساعد على التقريب بين الشعوب والأمم.

ويمثل تغير المناخ مصدر قلق كبير لنا. لذلك، ترحب بوركينا فاسو باعتماد اتفاق باريس وتدعو إلى تصديق جميع

أصحاب المصلحة عليه. ونأمل أن يؤدي ميثاق بيئي جديد إلى تخفيض البلدان المتقدمة من مستويات انبعاثات الكربون على نحو كبير وإلى أن تفي بتعهداتها المالية من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على مواجهة الكوارث المتصلة بالمناخ. وفي ذلك الصدد، سيكون مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٦، الذي سيعقد في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر، معلما بارزا. وبالمثل، أرحب كذلك بالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عقد في أديس أبابا في عام ٢٠١٥، وبمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في أيار/مايو من هذا العام في اسطنبول، الذي مكننا من تأكيد التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونعلم جميعا أن السلام والأمن والتنمية أمور لا تنفصل. ولهذا فقد انكبت أفريقيا على الجهود الرامية إلى إحلال السلام وتعزيز الديمقراطية. لذلك، ترحب بوركينا فاسو بالتقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا في قارتنا، بما في ذلك الانتخابات الحرة والشفافة في العديد من البلدان. وبينما لا يوجد شك في أن التوترات والأزمات لا تزال قائمة، فإننا واثقون بأن أصحاب المصلحة السياسية في البلدان المعنية سيكونون قادرين على توطيد السلام والاستقرار والأمن وتعزيز التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية في شمال مالي لا تزال تمثل مصدر قلق كبير يستحق الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي، بشأن أهمية تفعيل الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في أقرب وقت ممكن، وبشأن تقديم دعم قوي للمبادرات دون الإقليمية، بما في ذلك تفعيل قوة الاستجابة السريعة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تحديد حكومة مالي لدوافع حقيقية للتنمية في المنطقة. وينبغي إيلاء الاهتمام ذاته إلى جنوب السودان والصومال، بحيث يتمكنا أخيرا من طي صفحة العنف والنزاعات والأزمات التي ابتليت بها دعائمهما المؤسسية وجهودهما الإنمائية. واستنادا إلى احترام بوركينا فاسو لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، فإنها تكرر دعوتها إلى إيجاد حل سياسي عن طريق التفاوض لمسألة الصحراء الغربية.

إن العالم لن ينعم أبدا بالسلام ما لم ينعم الشرق الأوسط بالسلام. ونحن ندعو إلى إيجاد حل سلمي وعادل ومنصف للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في وئام، داخل حدود آمنة ومعترف بها. ورحبنا بجهود مؤتمر السلام بين إسرائيل وفلسطين الذي نظمته فرنسا في حزيران/يونيه. وفيما يتعلق بسورية والعراق واليمن، فإننا نحث المجتمع الدولي بأسره على الالتزام بالسعي لإحلال سلام حقيقي، الذي يجب أن يستند إلى احترام القانون الدولي، بحيث يمكن تسخير الإمكانات الهائلة لتلك البلدان للإسهام في تحقيق رفاه شعوبها ومناطقها.

كما ترحب بوركينا فاسو بالتهدئة التدريجية للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتأمل أن تتوج هذه العملية بتطبيع نهائي وبإنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا.

وفيما يتعلق بمؤشر هام آخر للصحة في العالم، أود أن أعيد التأكيد على أهمية ضمان أن تستمر مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنشاط، حيث إن مخاطر ظهوره من جديد هائلة، على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، بسبب الزيادة السريعة في الشباب كنسبة مئوية من السكان. ولا تزال بوركينا فاسو مصممة على القضاء على تلك الآفة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي ١٣ تموز/يوليه، اعتمدنا إطارا استراتيجيا وطنيا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي بغية تركيز جهودنا وأوجه التآزر لدينا على مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي للفترة

من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠. ونرحب بعقد دورات متتالية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بهذا الموضوع، وكذلك مؤتمر القرن الحادي الدولي المعني بالإيدز، الذي عقد في ديربان في تموز/يوليه. ومن واجب المجتمع الدولي الآن إقرار استنتاجات تلك المحافل ليترك للأجيال المقبلة عالما خاليا من هذا الوباء.

وفيما يخص مسألة نزع السلاح العام، يجب علينا أن نواصل جهودنا الرامية إلى بناء الثقة بين دولنا. فانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن والتنمية في الدول، لا سيما في أفريقيا. وسينخفض هذا التهديد انخفاضا كبيرا بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وتؤيد بوركينا فاسو بقوة إجراءات الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل، من حيث كل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

وبعد مرور ٧١ عاما من وجود الأمم المتحدة، من الأهمية بمكان أن نجري عملية إصلاح مسؤولة ومتوازنة لها، إذا أردنا تحقيق نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا وتتوفر له مقومات البقاء، على أساس الحوار بين الشعوب والحضارات وثقافة المشاركة والتضامن. وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن على وجه التحديد، تكرر بوركينا فاسو التأكيد على التزامها ودعمها للموقف الأفريقي، الذي يتمثل هدفه الوحيد في رفع الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا.

وعلينا في هذا العام المسؤولية الثقيلة المتمثلة في تعيين أمين عام جديد لمنظمتنا. وبينما نرحب بجهود الرئيس للمساهمة في شفافية عملية الاختيار، تحث بوركينا فاسو جميع الدول الأعضاء أيضا على تقديم المساعدة والدعم إلى من يتم تكليفه بهذا المنصب العالمي الفريد أيا كان، حتى يتسنى له تكريس مهاراته وقيادته للعمل في تقديم الخدمة الاستثنائية المتمثلة في إرساء السلام والعدالة وتحقيق التنمية للجميع. وأتمنى لنا جميعا النجاح في عملنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جيورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

اصطحب السيد جيورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جيورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إيفانوف (تكلم بالمقدونية؛وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): يشرفني حقا أن أخاطب هذا المحفل الهام بصفتي رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأن أشاطر الجمعية مواقف جمهورية مقدونيا بشأن التحديات التي تواجهنا اليوم.

إن العالم يقف عند مفترق طرق يتسم بالعديد من الأزمات. إننا في فترة تحدث فيها تغييرات جوهرية في النظام العالمي. إننا نتعامل مع تحولات يصعب وقفها أو السيطرة عليها. وتشكك القوى الطاردة للعولمة في النظام الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية. وإلى جانب إعادة تحديد ذلك النظام، فإننا نعيد تحديد قيمه ومبادئه. وفي عالم يفعل فيه القوي أي شيء يريده ويفعل فيه الضعيف ما يجب عليه، أصبحت سيادة

القانون هي الاستثناء وليس القاعدة. وبدلا من وجود نظام وأمن على المستوى الدولي، هناك انعدام للأمن وانعدام للنظام. لقد انتقصنا من قيمة حقوق الإنسان والحريات الحقيقية وغير القابلة للتصرف. وبدلا من احترام التنوع، فإننا نشهد اضطهاد التنوع وتدميره بشكل متزايد.

وهناك أزمات في العديد من المناطق وعلى العديد من المستويات. وتميل النزاعات إلى الانتشار والتعمق أسرع مما يمكن حلها واجتثاثها. وغالبا ما يتأخر تشخيصها، وتكون التدابير المتخذة قائمة على ردود الفعل بدلا من أن تكون وقائية، مما يسفر عن اتخاذ قرارات مؤلمة قصيرة الأجل بدلا من إيجاد حلول أقل إيلاما وطويلة الأجل. وإذا أردنا وصف الحالة في العالم اليوم في كلمة واحدة، فستكون ”عدم الاستقرار“.

وما فتئنا نكافح الإرهاب العالمي علنا منذ بداية هذه الألفية. وتمثل جمهورية مقدونيا جزءا من تحالف دمر العديد من الخلايا الإرهابية وفاز في العديد من المعارك في السنوات الخمس عشرة الماضية، ولكننا لم ننتصر بعد في الحرب ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإننا نواجه تحديا خطيرا.

تماما مثل هيدرا (الثعبان) الخرافي، فمقابل كل خلية إرهابية تُدمر، يبدو كما لو أن خليتين أخريين تظهران في مكانها. وتمكن الإرهاب في القرن الحادي والعشرين من اكتساب القدرة على امتصاص الهزيمة، والانسحاب، وإعادة تجميع القوى والرد على الضربات. لم نعد نتعامل مع منظمات، ولكن مع حركات تهدف إلى غزو الأراضي وتدفعها أفكار تتجاوز كثيرا الاختلافات الإثنية واللغوية والثقافية. ومن أجل كسب المعركة ضد الإرهاب، فإن استخدام القوات العسكرية وحدها لا يكفي. ومن الضروري المكافحة باستخدام الأفكار والبرامج المضادة لتغذية نزعة التطرف.

إن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق أخرى عديدة تتساقط أمام الصراعات الدموية حيث نرى كل يوم تدمير فسيفساء المجتمعات بمختلف الديانات، واللغات والثقافات، التي تم إنشاؤها بشق الأنفس وصمدت باعتزاز لقرون. وقد أدت هذه الصراعات إلى بروز التهديدات والمخاطر والأزمات الإنسانية، وحركة رئيسية جديدة للشعوب.

ومن ناحية أخرى، يلوح واقع جديد في الأفق الأوروبي. وتحت ضغط الأزمة المالية وأزمة الديون، فإن اللبنات الاجتماعية والسياسية التي تحافظ على تماسك الاتحاد الأوروبي بدأت تتآكل ببطء. ومن خلال إزالة الحدود الداخلية بدون تأمين الممرات في العملية، فإن الاتحاد الأوروبي عاجز الآن عن حماية حدوده الخارجية. وبصرف النظر عن الأمور الأخرى، فإن أوروبا تواجه حاليا تحديين رئيسيين – أزمة الهجرة وتهديد الإرهاب.

وقد أدت موجة الهجرة الأولى إلى تقويض المؤسسات والآليات والسياسات الأوروبية. ونجحت جمهورية مقدونيا، من خلال منع الهجرة غير القانونية، في الإسهام إلى حد كبير في تحقيق الأمن في أوروبا عموما. وتواجه أوروبا بالفعل موجة ثانية أضخم. ويوجد أكثر من ٢٠ مليون من المهاجرين واللاجئين من آسيا وأفريقيا بالقرب من الحدود الخارجية لأوروبا. وفي السنوات والعقود القادمة، سيحاول الملايين من المهاجرين إيجاد موطئ قدم في القارة الأوروبية. وقد منعت جمهورية مقدونيا المهاجرين غير الشرعيين من التوغل إلى داخل أراضي الاتحاد الأوروبي. ويجب على الاتحاد الأوروبي إيجاد طرائق وآليات لحماية حدوده وتأمين الممرات وإدماج المهاجرين واللاجئين الذين سمح لهم بالإقامة، ولكن دون استيعابهم في العملية.

وجمهورية مقدونيا بلد مستقل منذ ٢٥ عاما. ومنذ اليوم الأول لاستقلالنا، واجهنا تهديدات مستمرة ومباشرة قادمة من أراضي الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، أو البلدان الخاضعة لإدارة الأمم المتحدة. إن جزءا

كبيرا من المخاطر والأخطار الداخلية هي نتيجة الأزمات التي فرضت علينا من الخارج. وباستثناء المساعدة الثنائية – التي نحن ممتنون كثيرا لمقدميها – فإن جمهورية مقدونيا ما برحت تواجه الأزمات وتحد من المخاطر بمفردها. نحن نتخذ التدابير والقرارات لحماية أراضينا، وبالتالي حماية الأراضي الأوروبية أيضا. وقد عانينا، لقيامنا بذلك، من الانتقادات والتهديدات التي تمثلت في عرقلة عمليات انضمامنا للاتحاد.

إن تردد الاتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الهجرة يُعرض الأمن في جمهورية مقدونيا للخطر. وكنا أول بلد في أوروبا يُعلن حالة الأزمة وينشر قوات الجيش على الحدود. وبصفتي القائد الأعلى، أنا فخور بالقول بإننا، عبر نظامنا لإدارة الأزمات والرد في الوقت المناسب، حققنا نجاحا في حماية الأمن الوطني لجمهورية مقدونيا ومع ذلك، أنا أدرك أن الكثيرين في أوروبا ممتنون لما تقوم به جمهورية مقدونيا من أجلهم. والبعض شجعان ويعترف بتلك الحقيقة، والبعض الآخر أقل شجاعة، ولكنني أعتقد أنهم ما زالوا يحترمون ما فتئنا على القيام به. بل إن المواقف تجاه المهاجرين، أوجدت حتى الآن، أحياء معزولة بلا جدران في بعض الدول الأوروبية، يتم فيها تحمل أولئك المختلفين بدون أي احترام أو قبول حقيقي. وقد أدت هذه المواقف إلى الانعزال والاغتراب وولدت تربة خصبة للتطرف والتطرف العنيف والإرهاب.

هذا العام، سيتم انتخاب أمين عام جديد للأمم المتحدة. وقد رشحت جمهورية مقدونيا الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد سرجان كريم، لهذا المنصب الرفيع المستوى. ونحن نقدر الجهود الرامية إلى جعل العملية شفافة، عملية لا تأخذ في الاعتبار سوى جدارة كل مرشح. وقد بدأت بالفعل عملية الاختيار داخل مجلس الأمن. وفي هذه المناسبة، أتمنى كل التوفيق للسيد كريم، وأكرر تأكيد الرغبة في انتخاب الأمين العام الجديد من بين صفوف مجموعة دول أوروبا الشرقية.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر الأمين العام الحالي، صديقي السيد بان كي – مون، ليس لما بذله من جهود حثيثة للتصدي للتحديات المختلفة التي نواجهها فحسب، ولكن لإصلاح المنظمة أيضا.

ومع ذلك، وفي الوقت الذي نناقش فيه إصلاح أحد أهم عناصر منظومة الأمم المتحدة، يبدو أننا ننسى أنه حتى أهداف المنظمة ذاتها أصبحت موضع شك. ونحن نتكلم عن حقوق الإنسان مع تجاهل أحد الحقوق الأساسية – الحق في حرية الفكر والوجدان والدين. لقد أصبح اضطهاد الناس من مختلف الأديان والمعتقدات واضحا أكثر فأكثر، ليس في المجتمعات غير العلمانية فحسب، بل في المجتمعات العلمانية المتقدمة النمو أيضا. وفي ظل الظروف الحالية، يتساءل البعض، اليوم أكثر من أي وقت مضى، فيما إذا كانت الأمم المتحدة ستتمكن من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تمثل المنظمة جميع البلدان بجميع اختلافاتها. ومع ذلك، عندما طرح الحلول التوفيقية، ينبغي لنا أن نحرص على ألا تقوض القيم الأساسية والحريات ورؤية المنظمة. وهذه الرؤية مكتوبة في كل من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وحتى عندما يشرح الفيلسوف سينيكا، جوهر المدينة – بعبارة أخرى، الدولة – يقول:

”قوة المدن وأمنها يستندان إلى شيئين – المواد التي بنيت منها المنازل والقوانين التي تنظم العلاقات.“

وتُدمر المدينة كل مرة لا يتوفر فيها أحد هذين الأمرين. ونظرا للمعايير المزدوجة وعدم احترام القانون الدولي، فإن النظام الدولي يؤول ببطء إلى فوضى واضطراب عالميين.

وخلال ربع قرن من استقلالنا، كانت أوضاع جمهورية مقدونيا جيدة، وكانت حقا قادرة على الشعور بذلك الواقع القاسي. وفي طريقنا صوب الاعتراف الدولي والانضمام

للاتحاد، واجهنا العديد من العراقيل وعانينا الكثير من الضرر. وتعين علينا حتى التعامل مع إنكار حقنا، كمواطنين مقدونيين، في التحديد الذاتي للهوية، التي بدونها لا يوجد سلامة أو كرامة بشرية. نظرا لتلك المشكلة، فإننا لا نزال حتى يومنا هذا، نفشل في جهودنا الرامية إلى الانضمام إلى المنظمات الدولية، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وما برحت جمهورية مقدونيا تنتظر منذ خمس سنوات احترام المجتمع الدولي للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية والتقيد به.

وخلال الأيام القليلة الماضية، استمع أعضاء الجمعية العامة إلى العديد من رجال الدولة وهم يتحدثون عن ضرورة احترام القانون الدولي، وسيكون هناك عددا مماثلا سوف ينسى ما كان يحث عليه فور الابتعاد عن المنصة. إن الحكم الذي حكمت به محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالمنازعة بشأن الاسم بين مقدونيا واليونان صدر قبل خمس سنوات، كما ذكّرت أعضاء الجمعية قبل عامين، ولكن لم يتم احترام هذا الحكم حتى يومنا هذا. وهذا أحد الأمثلة التقليدية على عدم فعالية منظمتنا العالمية.

إن تردد الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي المتمثل في عدم التخلص من الاعتراض على انضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إليه هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة السياسية الداخلية الدائمة في مقدونيا، التي بلغت ذروتها في هذه السنة. ومع ذلك، فإن جمهورية مقدونيا ليست استثناء. ومنطقة البلقان برمتها في ركود. ونحن نرى عمليات تراجعية تظهر من جديد. واعتقدت دول البلقان، بسذاجة تامة، أن أحدا من الخارج سيقوم بحل جميع مشاكلهم، ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي لا يملك هذه السلطة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كاسيسي – بوتا (زامبيا).

وحتى في هذه الظروف المعقدة، فإن جمهورية مقدونيا تبذل قصارى جهدها للحفاظ على أفضل العلاقات الممكنة مع جيرانها. ولدينا اختلاف مع اليونان يخضع لعملية تقودها الأمم المتحدة. وكلانا، بوصفنا بلدين متجاورين، لدينا مسألة مفتوحة، ولكن الآلاف من المجالات ذات الاهتمام المشترك والتحديات الخطيرة، مثل أزمة الهجرة أو الأمن، التي تشير إلى الحاجة إلى التعاون الوثيق. ولا يجب أن تعيق المنازعة بشأن الاسم تحقيق أقصى قدر من التعاون في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. ولكن الوقت الثمين قد ضاع.

ولذلك أرحب بتدابير بناء الثقة بين البلدين، وأدعو إلى توسيعها وإدخال محتوى جديد. وكلما بكرنا في وضع تلك التدابير، أسرعنا في تهيئة بيئة إيجابية، حتى نتمكن من التوصل إلى حل لمسألة المنازعة بشأن اسمنا في إطار الاتفاق المؤقت، وقرارات الأمم المتحدة والحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية.

أنا مقدوني، وزملائي المواطنون مقدونيون، وأنا أتكلم اللغة المقدونية على هذه المنصة، وهو ما يدفعنا للطلب من الجميع أن يحترم كوننا مقدونيون، تماما كما نحترم حق كل الآخرين في التعريف عن أنفسهم كما يشعرون. ونحن نحترم الحق في التحديد الذاتي للهوية والكرامة الإنسانية لجميع الآخرين، وبالطريقة نفسها نلتمس أن بطبق ذلك علينا أيضا.

ونحن، كمقدونيين، نرغب في التعاون وإقامة أفضل علاقات ممكنة مع جيراننا كافة. وما من مشكلة تستعصي على الحل أو خلاف لا يمكن التغلب عليه. والشرط الأساسي الوحيد هو احترام بعضنا البعض والتوصل إلى حلول من خلال الحوار.

في العام القادم، تستضيف جمهورية مقدونيا عملية بردو – بريوني، وهي مبادرة تحل تدريجياً محل المبادرات والآليات الإقليمية البيانية. وأتمنى أن يكون رئيس وزراء اليونان ضيفاً خاصاً في القمة.

لقد تطرقت إلى بعض التغيرات الأساسية الخطيرة التي أدت إلى الانقسام والاضطراب في العالم. غير أن المشكلة لا تكمن في تلك الظروف، فما هي إلا نتيجة لتراكم مواقف وقرارات وخطوات خاطئة. ولذلك، ضلت البشرية طريقها في متاهة من الأزمات. ولهذا السبب أيضاً ينبغي ألا تباغتنا الأزمات أو أن تقوض ثقتنا في النخب السياسية وفي النظام العالمي نفسه.

ونحن البشر نجحنا في تحقيق إنجازات علمية وتكنولوجية مذهلة مهدت السبيل للتقدم الذي يملأ علينا كل أوقاتنا ويدفعنا إلى التعمق في التفكير والتأمل في نفس الوقت. كنا نظن أنفسنا سادة الطبيعة، غير أننا لم نتمكن حتى من التغلب على جشعنا. هذا وقت النزعة الاستهلاكية والنسبية الأخلاقية والفردية المتطرفة. لقد أفسدنا التوازن الهش للمناخ، والتوازن بين البشر والطبيعة، معرضين بذلك مستقبل أحفادنا للخطر. وأهداف التنمية المستدامة، التي تدعمها جمهورية مقدونيا تماماً، يجب أن تصحح ذلك الخطأ. وجمهورية مقدونيا التي وقعت على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، قد حددت بالفعل أولوياتها الوطنية وإسهاماتها فيما يتعلق بتغير المناخ. إلا أن المشكلة أعمق من ذلك بكثير. والوقت قد حان لكي نسعى للخروج من متاهة الأزمات هذه.

وبصفتي رئيساً، وكأستاذ جامعي أيضاً، فإنني أصغي إلى أصوات الشباب دائماً. وأنا أدرك تماماً التحديات التي يواجهونها. فقدرات الشباب لا تزال مقيدة بالعديد من الحواجز السياسية بل والنفسية والاقتصادية والتربوية. والشباب في جميع أنحاء العالم لا يحظون بفرص متساوية في التعليم عالي الجودة وفرص العمل، ويعانون من قسوة قواعد السوق الدولية أيضاً.

ولفترة طويلة، كنا نحن من يقرر للشباب مستقبلهم، بدون السماح لهم بأن يكونوا جزءاً من عملية صنع القرار. واعتبرنا احتياجاتهم ومطالبهم ورغباتهم أمراً مفروغاً منه، منتظرين منهم طوال الوقت أن يسيروا على القواعد التي وضعناها لهم، دون تشاور مسبق. ولعل هذا هو السبب وراء عدم تأييد الشباب للكثير من السياسات العالمية والإقليمية والمحلية التي ظلت على الورق فحسب. لقد آن الأوان لتغيير ذلك. نحن بحاجة إلى سياسات لا للشباب فحسب، بل وتنطوي على مشاركتهم أيضاً. نحتاج إلى سياسات للشباب، يضعها الشباب بأنفسهم.

واسمحوا لي أن أقدم مثالاً على ذلك. خلال هذا العام، وفي إطار مدرسة القادة الشباب التي كفلتها برعايتي لسبع سنوات متتالية، انخرط الشباب من جمهورية مقدونيا والمنطقة الأوسع في ”مختبر الأفكار“ الذي تمكنوا من خلاله من بلورة مشاريع في مجالات التنمية المستدامة وتطوير الإدارة العامة والنهوض بها والبنية التحتية ومسائل التعليم والرعاية الصحية وزيادة فرص العمل والحد من الفقر. وينبغي دعم تلك المشاريع وتشجيعها. وفي هذا الصدد، فقد بدأت بالفعل اتصالات مع الجهات ذات الصلة في البنك الدولي. فهذه المشاريع تنطوي على أفكار إبداعية وحلول مبتكرة للشباب، فهؤلاء ليسوا عبيداً للنظرة العالمية القديمة التي توشك على الاندثار.

ونحن ندرك أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ليست وصفة جاهزة لتحقيق قدر أكبر من الرفاه أو حياة أفضل لمواطنينا أو مجتمع أكثر ديمقراطية أو بيئة صحية للأجيال القادمة، ولكنها تتضمن مبادئ توجيهية راسخة بشأن كيفية بلوغ تلك الأهداف. ولكن، حتى هنا نواجه مفارقة. فلدينا الآن منظومة دولية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في حين أنها تواجه صعوبة في الحفاظ على استدامتها.

والشباب هم جيل التكنولوجيات الحديثة، جيل خَبُر مزايا العالم المترابط. وهم يعيشون بالفعل في عالم يوفر لهم الوصول إلى كم هائل من المعلومات. فلنسمح لهم بتقديم

مثاليتهم وتصوراتهم من خلال المبادرات والمنظمات الإقليمية والعالمية. لنسمح لهم بعرض أفكارهم الجديدة والمنعشة في الواقع الجديد الذي نعيشه، دون أن تشغل بالهم أحكام الماضي المسبقة. فالماضي ينبغي أن يكون مرجعاً، لا مُقاماً.

ويقال إن الجنس البشري يكون في أفضل حالاته عندما يتمتع بأعلى درجات الحرية. ولكن، لا حرية بلا قوانين، بل تعم الفوضى فحسب. وإن كان لنا أن نترك عالماً أكثر أمنا للأجيال القادمة، لا بد من احترام القانون الدولي. ولكن علينا أيضاً أن نعود إلى المبادئ والقيم الأخلاقية الأعلى والأكثر دواماً، بما في ذلك احترام التنوع والقبول به.

إننا كثيراً ما نعتمد مثلاً جديدة لأننا نخشى المثل القديمة. ونحن نتطلع إلى المستقبل بحماس كبير لأننا نخشى النظر إلى الوراء إلى ماضينا. ولكن صفحات الماضي حافلة بالنزاعات والتحامل والعداوات، وقد نجد أيضاً نماذج تمكن أصحابها من التعايش السلمي واحترام التنوع والقبول به، ومنها النموذج المقدوني الخاص جداً للإدماج من دون الاستيعاب.

وجزء من مهمة منتدى الأمم المتحدة لتحالف الحضارات الكشف عن النماذج من هذا القبيل وتشجيعها ومواءمتها مع عالمنا الدينامي الحديث. ويجب أن نساعدها في هذا المسعى لكي نتعلم مرة أخرى كيف نعيش مع أعمق اختلافاتنا العرقية والطائفية والثقافية والأيديولوجية.

أحد الفلاسفة قال يوماً إنه ربما كانت هناك أوقات أفضل. ولكن، هذا وقتنا، ونحن مسؤولون عنه. ويجب أن نفكر فيمن سيأتي بعدنا، أي الشباب. ويجب ألا نخاف، لأن الخوف إنما يفرز التهديدات وليس الفرص الماثلة أمامنا.

إن تغيير رؤيتنا لمواكبة الواقع هو أسهل شيء يمكن عمله. أما المهمة الصعبة فتتمثل في تحويل الواقع لكي يتوافق مع رؤية الأمم المتحدة النبيلة. وجزء من هذه الرؤية يتطلب إيجاد وسيلة للنهوض بالحوكمة العالمية والنظام العالمي من دون إقامة حكومة عالمية ومن دون سطوة الأقوياء، وإرساء أسس مجتمع دولي متعدد الأعراق والأديان واللغات، ينعم بالحرية والعدالة والاستقرار والأمان.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة هيلدا هين، رئيسة جمهورية جزر مارشال

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية جزر مارشال.

اصطحبت السيدة هيلدا هين، رئيسة جمهورية جزر مارشال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة هيلدا هين، رئيسة جمهورية جزر مارشال، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة هين (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أنقل لكم تحيات ”يوكوي“ الحارة باسم شعب وحكومة جمهورية جزر مارشال.

في كل عام، يجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة لتعزيز الأواصر التي تجمعنا معاً: فرغم اختلافاتنا الشاسعة، فإننا ننجز بشكل أفضل حين نعمل معاً وحين نتعاون.

وبصفتنا قادة، فإننا نعلم أن جهودنا الرامية إلى تحسين رفاه شعوبنا لا يمكن أن تتم، في النهاية، على حساب الآخرين، ونقبل بذلك، فلا يمكننا ببساطة أن نترك أي شخص يتخلف عن الركب.

وبالنسبة لنا بوصفنا دولة جزرية منخفضة، فإن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يوضح الروح الدولية للتعاون والتكافل. لقد كنت معلمة، لذلك أناشد الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاق باريس أن تؤدي واجبها التالي لهذا الأسبوع. ومن الحتمي أن يدخل اتفاق باريس حيز النفاذ هذا العام. وأعلم أن الاتفاق ليس مثاليا. ونحن بحاجة إلى بذل المزيد لزيادة التزاماتنا بشأن التخفيف، والتكيف، والتمويل. ويجب أن نغتنم كل فرصة للإبقاء على درجة الحرارة أقل من حد ١,٥ درجة مئوية اللازمة من أجل بقائنا.

وأهنئ السيد تومسون على انتخابه أول رئيس للجمعية العامة من بلدان جزر المحيط الهادئ.

إنني أخاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي أول زعيمة لبلد مستقل من جزر المحيط الهادئ. وفي منطقة المحيط الهادئ، غالبا ما تكون النساء والأمهات في صميم مجتمعاتنا المحلية، ويكفلن القدرة على التكيف. وإن لم تخطط المرأة للأجل الطويل، لن تزدهر الأسر والمجتمعات المحلية. وبالتالي، إذا فشلت البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في التخطيط، سيعاني بقية العالم من فقدان ما لدينا من مصائد أسماك ومحيطات واسعة. وإذا عمل قادة العالم لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل فحسب، فإننا سنسلب أجيالنا الصغيرة والمستقبلية ميراثهم المستحق.

لقد جئت إلى الأمم المتحدة لأتشاطر قصتنا في جزر مارشال عن الكيفية التي نقوم بها – نحن الدولة الجزرية الصغيرة والدولة المحيطية الكبيرة – بتحديد مستقبلنا بأنفسنا. وبوصفنا أرضا كانت تحت وصاية الأمم المتحدة في السابق، وأوكل تحقيق رفاهه إلى هذه المنظمة ذاتها، فمن المهم ألا نقوم بهذه الرحلة وحدنا، بل بمشاركة المجتمع الدولي الراسخة.

أولا، يجب أن يعتمد تقدمنا الواسع النطاق على التعليم لضمان أن يمتلك شبابنا الأدوات لقادة مستقبلنا. ولذلك، لا بد لنا من تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير تعليم جيد. وبصفتي مربية، فإنني أعلم مدى أهمية أن نحول مسار المؤشرات المنخفضة ونوفر القدر الكافي من التعليم للجميع، ليس فقط من خلال الاستمرار في تحسين مؤهلات المدرسين لدينا، ولكن بوضع منهج يعزز أيضا لغتنا في جزر مارشال وطرق حياتنا. وعلينا أن نُعرف أنفسنا بلغتنا ومن خلال تقاليدنا. وأنا فخورة بالإعلان عن إقامة شراكة جديدة في مجال البحوث مع كلية المعلمين بجامعة كولومبيا التي لن تساعدنا في التعليم الثنائي اللغة فحسب، ولكن ستلهمنا أيضا لنكون بمثابة نموذج للآخرين في جميع أنحاء العالم.

ثانيا، يجب أن يستند مستقبلنا إلى تحقيق أمننا الاقتصادي وإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والهدف ٨ المتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي، والهدف ١٠ للحد من عدم المساواة. فقد ظللنا لفترة طويلة معتمدين إلى حد كبير على المساعدة المقدمة من الآخرين. وفي حين أن ذلك قد قدم دعما هاما للتنمية الاجتماعية الأساسية، فإنه قد قوض أيضا اعتمادنا على الذات. إننا نواجه تحديات خطيرة بوصفنا دولة جزرية صغيرة، ولكن لدينا أيضا إمكانية نمو لم تستكشف.

يجب علينا أن نتحرك صوب إجراء توسع هائل في القطاع الخاص من أجل إيجاد فرص عمل وتعزيز استفادتنا على الصعيد الوطني من مواردنا المستدامة، ولا سيما ما لدينا من مصائد أسماك، ودورنا بوصفنا دولة ميناء، والسياحة، وصادرات لب جوز الهند. ونحن إذ ننظر في جميع أهداف التنمية المستدامة – ونحن نفكر في جميع السبل المفضية إلى عام ٢٠٣٠، وننظر في نقاط الوسط، بما في ذلك عام ٢٠٢٣– يجب ألا تكون لدينا سياسة طموحة فقط، ولكن أيضا هناك حاجة لتحديد مسار مالي متين للوصول إلى هناك. وفي الوقت الحالي، بينما ننتقل إلى صندوق استئماني جديد، فإن المخاطر

الاقتصادية القصيرة الأجل حتى عام ٢٠٢٣ وبعده ببساطة غير مقبولة. وقد قيل مؤخرا الكثير في الأمم المتحدة بشأن التمويل المبتكر وبناء التنمية والمرونة من خلال الاستثمار الخاص. وبدلا من التشكيك الكيفية التي ينطبق بها ذلك على بلدي، فإنني أطرح تحديا صارخا لأنفسنا ولشركائنا بالعمل بشكل وثيق معنا بغية رسم مستقبل اقتصادي جديدة لنا لعام ٢٠٢٣ وما بعده، بحلول مبتكرة للمشاكل الصعبة. وإذا كنا جادين حقا إزاء تناول أهداف التنمية المستدامة، دعونا نوجد بحق حلولا للتمويل المبتكر مصممة خصيصا للجزيرة.

ثالثا، يجب أن يكون رفاهنا ونمونا الوطني مدفوعا بالتزام بتحسين تحقيق التنمية الاجتماعية الأساسية – الصحة والأمن الغذائي والبيئة. وينبغي، على وجه الخصوص، استهداف معظم الفئات الضعيفة في جزرنا، ولا سيما المسنين والمعاقين والوالدين الوحيدين. ولدى جزر مارشال أعلى معدل لانتشار مرض السكري في العالم. إنها أزمة وطنية. كما أن استهلاكنا من الأغذية والمشروبات السكرية يقتلنا بالمعنى الحرفي للكلمة. وتواجه بيئتنا تحديا يتمثل في الكم الهائل من العلب البلاستيكية والمعدنية وشراك العالم الغربي الحديث. وكما لو كانت مجتمعاتنا المحلية ليس لديها ما يكفي من التحديات، فإن تعرضنا للأخطار الطبيعية والأحداث المناخية، مثل الجفاف والفيضانات الساحلية، ستكون أسوأ بكثير في المستقبل، على الرغم من الجهود القوية للحد من الانبعاثات العالمية في إطار اتفاق باريس.

ولئن كنا نواجه المسألة المتمثلة في أن بقاءنا بالذات عرضة للخطر، فإننا ملتزمون بمعالجة هذه التحديات باتخاذ إجراءات فورية، والعمل على تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالطاقة الميسورة التكلفة، والهدف ٣ المتعلق بالصحة الجيدة، والهدف ٦ المتعلق بالمياه النظيفة، والهدف ١١ المتعلق بالمجتمعات المحلية المستدامة. ومن أجل مكافحة السكري، يدرس برلماننا إقرار زيادة حادة في الضرائب على الواردات على المشروبات المضاف لها سكر. ونحن نمضي قدما، بدعم دولي، في تدابير وخطة للحد من مخاطر الكوارث وننفذها. ويدرس برلماننا فرض حظرا وطنيا على الأكياس البلاستيكية والبدء في إعادة التدوير من أجل تنظيف مجتمعاتنا المحلية وتوفير تيار دخل متواضع على طول الطريق. ونقوم بتنفيذ مهام وكالة البيئة لدينا بمعالجة نوعية المياه والأمن المائي. ونمضي قدما بشأن تدابير عملية للحد من اعتمادنا الباهظ التكلفة على النفط من خلال النقل المستدام وأشكال أكثر كفاءة وتجددا للطاقة. ولا يمكننا أن تجاهل – ولن نتجاهل – المخاطر المستقبلية الملحة الماثلة أمامنا.

وللأسف، كما هو الحال في أجزاء عديدة من العالم، يمثل العنف المترلي مسألة خطيرة في منطقة المحيط الهادئ. والهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة يلزم الدول بإنهاء العنف المترلي ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وتمضي حكومة بلدي قدما بالتزام ببناء منازل آمنة – سيطلق على أول مترل ويتو إن مور – للنساء ضحايا سوء المعاملة. وقد يتوجب على منطقة المحيط الهادئ والعالم التكيف مع حقبة جديدة، حيث تدرك أصوات النساء على جميع مستويات السياسة، من السياسة المحلية إلى الأمم المتحدة.

إن المحيط الهادئ يحدد هويتنا ويعزز الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمحيطات. وإذا فشلنا في الحفاظ على وجود عوائد أكثر إنصافا من مصائد أسماكنا الغنية وعلى تحقيقها، فلن يكون مستقبلنا فحسب مهددا، بل يمكن أن يتقوض الأمن الغذائي العالمي. ونحن ملتزمون بحماية ما لدينا من موارد المحيطات ومصائد الأسماك الاستخدام المستدام لها، ولكن نوايانا الحسنة ليست كافية.

وقد آن الأوان منذ وقت طويل لأن تتجاز دول صيد الأسماك النائية والقوى العالمية العظمى التي تهيمن على مصائدنا

السمكية بياناتها العامة وأن تنظر في التأثير الحقيقي للعديد من مواقفها التفاوضية.

إن جزر مارشال تأتي إلى الأمم المتحدة منذ ما يقرب من ٦٥ سنة لتركيز قدر أكبر من الاهتمام على الضرر الذي تسببه تجارب الأسلحة النووية وما تخلفه من إرث وعبء تتقاسمهما قلة من البلدان الأخرى. وما زلنا الحالة الوحيدة على الإطلاق التي أذنت الأمم المتحدة فيها بالاستخدام المحدد لتجارب الأسلحة النووية في قراراي مجلس الوصاية ١٠٨٢ (د-١٤) و ١٤٩٣ (د-١٦)، وهي حقيقة لم تعترف بها الأمم المتحدة قط. ولا يعلم الكثيرون في العالم بتجربتنا المريرة مع التفجير النووي وما ألحقته هذه الأسلحة ببلدي وبشعب جزر مارشال.

وينظر معظمنا إلى الأسلحة النووية بوصفها أسلحة دمار شامل فحسب؛ وهم يستحضرون في أذهانهم الصور التي ترجع إلى زمن الحرب للمباني التي سُويت بالأرض وإحراق جميع الكائنات الحية. ولكن كم عدد الناس في العالم الذين عانوا حقا مما عانينا منه، من أعباء بدنية وعقلية وبيئية وثقافية تدوم لأجيال، ومن تشريد لأبناء شعبنا من جزر أجدادهم؟ وهذه ليست مجرد أحداث تاريخية. وكما أكد مقرر خاص في عام ٢٠١٢، فإنها قضايا تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية وإن المجتمع الدولي يتحمل ”التزاما مستمرا بالتشجيع على إيجاد حل نهائي وعادل“ (A/HRC/21/48/Add.1، الفقرة ٦٦(أ)).

والكلمات بلا عمل لا تفيد شعبنا. وأتعهد بأن تجدد حكومتي التركيز على أثر المسائل النووية. وأرى أنني محقة تماما في أن أطلب بل أن أطالب بالمساعدة الكاملة من جانب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة وبنتائج ملموسة منهما. وفي ضوء تجربتنا، يحدونا أمل وطيد في ألا يجري تجربة أو إطلاق أسلحة الدمار الشامل هذه مرة أخرى أبدا وأن يكون لدى جميع الدول المسلحة نوويا ما يلزم من إرادة سياسية وتعاطف لنزع السلاح،

وأناشد حكومة جمهورية كوريا الشمالية وقف أي تجارب أخرى للأسلحة النووية وأن تنزع السلاح النووي بالكامل.

وأخيرا، فإن حكومة بلدي ستتابع التزامنا أمام مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بتحقيق الهدف ١٦ المتعلق بالعدالة من أهداف التنمية المستدامة. وسنحيل المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان للتصديق عليها في الدورة المقبلة لبرلماننا. وينعكس العديد من هذه المعاهدات بالفعل في دستورنا الذي يؤكد على الحريات الأساسية التي يتمتع بها الناس في جميع أنحاء العالم. ولا بد من بذل جهد شامل لمعالجة هذه الحقوق الأساسية وخطتنا الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وتحديد التحديات الوطنية الرئيسية والإصلاحات ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمال حكومتي لعام ٢٠٢٠: إطار للتقدم في جمهورية جزر مارشال.

كرست معظم خطابي اليوم للدعوة إلى عدم السماح بتخلف أحد عن الركب وإظهار حسن نيتنا لأداء دورنا. ولا بد لي أيضا من التأكيد على ضرورة الاعتراف على نحو أفضل بدور تايوان بوصفها أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين وبتصميمها على الإسهام في الشؤون العالمية. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها تايوان باعتبارها نصيرا للاستقرار والسلام والحوار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك في العلاقات بين جانبي المضيق. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون أكثر التزاما بكفالة الحق الأساسي لتايوان في المشاركة في آليات واجتماعات وأنشطة الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وينبغي الاعتراف بمساهمة تايوان القوية في العمل معنا ومع آخرين من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونظرا لأهمية حقوق الإنسان بالنسبة لبلدي، أطلب من مجلس حقوق الإنسان أن يجري تحقيقات مستقلة وذات مصداقية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في بابوا الغربية.

وأود أن أختتم كلامي بالقول إننا يجب أن نحول الكلمات إلى واقع والمضي قدما بتركيز أكبر ومتجدد على الأولويات القائمة منذ فترة طويلة. وهذا التزام من جانب حكومتي، وإنني أوجه نداء عاجلا من أجل إقامة شراكة دولية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية جزر مارشال على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة هيلدا هاين، رئيسة جمهورية جزر مارشال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

خطاب السيد مانويل دومنغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية أنغولا.

اصطُحب السيد مانويل دومنغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد مانويل دومنغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فيسنتي (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم بالنيابة عن رئيس جمهورية أنغولا، فخامة السيد جوزيه إدواردو دوس سانتوس، في الجمعية العامة التي تسعى إلى معالجة وإيجاد حلول للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه العالم.

إن الجمعية العامة هي بالفعل منتدى متميز، يهدف إلى إيجاد حلول للمشاكل الدولية الأكثر إلحاحا والحفاظ على السلام وتعزيز الأمن الجماعي والمساعدة في نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية، مع احترام سيادة الدول وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وإعادة تأكيد سيادة القانون باعتبارها من المبادئ الأساسية للنظام الدولي.

على مدار سبعة عقود من وجود الأمم المتحدة، حدثت تحولات في جميع مناحي الحياة، مثل التغيير الجذري في طابع الصراعات ووصول الإرهاب الدولي إلى مستويات تفوق الوصف وتغير المناخ بصورة لم يسبق لها مثيل. وتتطلب هذه التغييرات بالطبع تفكيرا مشتركا بشأن دور ومستقبل الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى منظمة قادرة على تعزيز السلام والأمن الدوليين والعمل بسرعة وفعالية في حالات النزاع والتصدي لأشد تحديات عصرنا إلحاحا.

وهذا سبب كافٍ في حد ذاته، فهذه المسائل ينبغي أن توفر حافزاً على تسريع الإصلاحات الرامية إلى تنشيط منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وفي الواقع، فإن إصلاح المجلس ليس اختيارياً بل هو ضرورة حتمية قد تعوق، إذا لم تنفذ، قدرة الأمم المتحدة على العمل، وتقوّض بالتالي شرعيتها ومصداقيتها.

وتؤيد جمهورية أنغولا زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً وأفضل تجهيزاً في قدرته على الاستجابة للنزاعات. ولهذا السبب، نؤكد من جديد على حق القارة الأفريقية في أن تكون ممثلة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني. ونعتقد أن روح الانفتاح على الحوار والتسامح والحس السليم هي مفتاح حل المشاكل التي تعاني منها البشرية حالياً.

وفي هذا السياق، فإن جمهورية أنغولا التي تتولى حالياً رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى قد عملت، في كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام

والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على البحث عن الحلول الثنائية والمتعددة الأطراف للمشاكل التي تؤثر على المنطقة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد تصميمنا على مواصلة دعم وتعزيز الحوار والسلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا وفي جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

ونرحب بالاختتام الناجح لعمليتي السلام والانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى، اللتين مكنتا البلد من بدء حقبة جديدة. وتتطلب هذه الحقبة الجديدة دعماً من المجتمع الدولي لتعزيز التعمير الوطني وتوطيد مؤسسات البلد. وفي جنوب السودان، يمثل إكمال الحوار خطوة هامة صوب إرساء السلام وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية لحل الأزمة في ذلك البلد. ونشجع طرفي الاتفاق على الوفاء بالتزاماتهما، وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة دعمه لعملية السلام.

وفيما يتعلق ببوروندي، فإننا ندعو إلى تكثيف الحوار من أجل السلام ونحث على احترام السلطة المنشأة قانونياً من أجل التغلب على حالة الجمود التي أنشأها نزاع ما بعد الانتخابات. ومن المهم تعزيز علاقات حسن الجوار والأمن المتبادل على طول الحدود الفاصلة بين بوروندي والبلدان المجاورة لها. ونشجع في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم العملية الانتخابية بغية كفالة إجراء انتخابات سلمية وحرة، والحفاظ على السلام والاستقرار، وعملية المصالحة وتوطيد الديمقراطية. وفي الواقع، فإجراء انتخابات سلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر حيوي لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا بأسرها. ينبغي أن تولي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عناية خاصة للأزمات في ليبيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان والصومال وبوروندي.

إننا نواجه بيئة سياسية دولية مضطربة تجمع بين تصاعد النزاعات – ولا سيما في الشرق الأوسط – والتهديدات وحوادث العنف المستمر التي لم يتمكن المجتمع الدولي من التصدي لها بصورة ملائمة. فالإرهاب، وهو ظاهرة تستحقّ مكافحة لا هوادة فيها، هو أكثر الأشكال تطرفاً بين هذه التهديدات. ويبدو أن العالم غير مستعد للتعامل مع قدرة الجماعات والأفراد من غير الدول الذين يتوقون إلى إنتاج الإرهاب. وتتطلب النزاعات في ليبيا وسورية والعراق بخاصة حلاً سريعاً بسبب التداعيات الإنسانية الخطيرة.

وتكمن أسباب هذه النزاعات في الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية للأشخاص المعنيين وفي التدخل الأجنبي، الذي أثبت أنه كارثي في محاولاته الرامية إلى تغيير النظام عن طريق فرض الديمقراطية المفترضة بوسائل مصطنعة، في حين أن التشريد القسري للآلاف من البشر الذي نراه اليوم يشكل حقيقة محزنة لانحطاط الإنسان وجريمة بحقّ الكرامة الإنسانية تتطلب استجابة فورية وشاملة من جانب المجتمع الدولي.

ونذكر بأن جميع الدول الأعضاء يجب أن تحترم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في جميع العمليات التي يجري تنفيذها في منظومة الأمم المتحدة. ولهذا السبب، يجدر تسليط الضوء على أن عملية الانفراج بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية ما زالت بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي. ونرحب بإعادة إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي نأمل أن تُترجم إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وأود أن أشير إلى أن جمهورية أنغولا ملتزمة التزاماً راسخاً بتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باعتماد التدابير المناسبة على الصعيد الوطني لتُنفَّذ على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة لصالح شعبنا وكوكبنا وتعزيز الرخاء والاستقرار والسلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعتبر أنغولا أن من المهم بالنسبة لجميع الدول الأعضاء اتخاذ نهج كلي متكامل وشامل في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات من أجل الحفاظ على الطابع العالمي والشامل من أهداف التنمية المستدامة.

يشكل تغير المناخ واحدة من أكثر القضايا المعقدة والملحة للسياسة الداخلية والخارجية التي نواجهها اليوم بسبب تأثيرها على الهجرة، والأمن الغذائي، والموارد الطبيعية، وانتشار الأوبئة وحتى على عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي، فإن اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ بشأن تغير المناخ هو أداة قيّمة وطموحة ومتوازنة وعادلة للعمل، والتي سيشجع دخولها حيز النفاذ الجهود الجماعية المبذولة للسيطرة على الاحترار العالمي.

تُصدر جمهورية أنغولا ٠,١٧ في المائة فقط من جميع انبعاثات غازات الدفيئة. غير أن آثار تغير المناخ محسوسة لدينا بالعديد من السبل، مثل ازدياد دورات الجفاف والأمطار الغزيرة سوءاً وتقاربها، ما يشكل خطراً على الزراعة والهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وتزيد هذه الآثار أيضاً من حدوث مختلف الأمراض المتوطنة. ولذلك نعتزم التصديق على اتفاق باريس في أقرب وقت ممكن كدليل على التزامنا القاطع ومساهمتنا في تحقيق أهدافه. ولأسباب مماثلة، نتحفز على المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، الذي سيعقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر. ويمثل المؤتمر فرصة لنا لاعتماد خطة حضرية عالمية الجديدة من أجل تعزيز الصلات القوية وأوجه التآزر بين التحضر والتنمية المستدامة وتغير المناخ.

تلتزم جمهورية أنغولا بثلاث عمليات مشتركة بين القطاعات تراها ذات أهمية حاسمة: المرأة والسلام والأمن، وعمليات حفظ السلام، وهيكل بناء السلام. وندرك الدور الحيوي الذي تقوم به المرأة وأهمية مشاركتها في جميع مراحل ومستويات عملية السلام.

ولا يفوتني أن أشير هنا إلى أن جمهورية أنغولا بلد مستقر من حيث الظروف السياسية والاجتماعية، وساعدها ذلك على توطيد وحدتها ومؤسساتها وعمليتها للمصالحة الوطنية. وعلى الجبهة الاقتصادية، فإن التحديات أكبر اليوم، نتيجة لتقلبات أسعار المواد الخام في السوق الدولية. ولكننا نواصل العمل لتكييف خطط عملنا، وكذلك إيجاد السبل المؤدية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين حياة شعبنا.

وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد بيتر تومسون على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأؤكد له دعم أنغولا الثابت خلال فترة ولايته. وأود أن أهنئ السيد ماغتر ليكتوفت على عمله الممتاز خلال الدورة السبعين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام بان كي – مون على تكريس مهارته وحكمته لخدمة الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية، وإسهامه الملموس في إحلال السلام والأمن الدوليين وفي إيجاد عالم أكثر أمنا للأجيال الحالية والمقبلة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية أنغولا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مانويل دومنغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، من المنصة.

خطاب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بتهنئة السيد بيتر تومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة

في دورتها الحادية والسبعين، وأوجه الشكر للسيد ماغنز ليكتوفت على عمله خلال الدورة السابقة، وأشيد بالأمين العام بان كي – مون على قيادته التي أدت إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن غواتيمالا تحتفل في هذا العام بذكرى مناسبتين، أثرتا على الحياة السياسية في بلدنا، تتمثلان في مرور ٣٠ عاما على عملية إسكيبولاس للسلام في أمريكا الوسطى، و ٢٠ عاما على توقيع اتفاق ”إقامة سلام وطيد ودائم“ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفتحت اتفاقات إسكيبولاس الباب أمام الحوار السياسي والمفاوضات ووضعت حدا لإمكانية اشتعال نزاع جيوسياسي، ذي عواقب لا يمكن تصورها على أمريكا الوسطى.

ولم تشكل اتفاقات السلام في غواتيمالا وقفا نهائيا لإطلاق النار فحسب، بل نصت أيضا على وضع خطة لإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية وثقافية بعيدة المدى. وقد تطورت غواتيمالا منذ ذلك الحين، وأسهم مسار الوفاء بتلك الاتفاقات إسهاما كبيرا في تنمية البلد وتحديثه. ومع ذلك، فإن بعض الالتزامات أرجئت أو تأخر الوفاء بها، وقد حان الوقت المناسب تماما الآن لتقييمها وتنشيطها. وأنا أشير إلى مسائل حاسمة، مثل هوية وحقوق الشعوب الأصلية والتنمية الريفية ومشاركة المرأة في جميع مجالات مجتمعنا.

ونحن نقر بالدعم الذي تلقيناه من الأمم المتحدة ومكتب الأمين العام وممتنون لهما عليه ، حيث إنهما قدما لنا المساعدة طوال عملية مفاوضات السلام وفي أثناء رصد تنفيذ الاتفاقات التي أبرمتها جميع الأطراف، بما في ذلك الدعم القيم الذي تلقيناه لتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ونحن ندرك أن الأمم المتحدة كرست عقدا كاملا من الجهود الصبورة والجديرة بالثناء من أجل بناء السلام في بلدي.

لقد غير العام ٢٠١٥ مجرى تاريخ غواتيمالا. فقد أظهر شعب غواتيمالا أنه ضاق ذرعا بالسلطات الحكومية التي كانت تخون الدستور. ورفض رفضا قاطعا النظام المنحرف القائم على الفساد الذي خرّب إمكاناتنا في مجال التنمية. وأعرب الشعب عن ضيقه بشكل ديمقراطي، ويمكنني أن أؤكد بثبات للجمعية أنه، بعد خمسة أشهر متتالية من المظاهرات السلمية في ساحات المدن، أصبحت سيادة القانون الآن أقوى مما كان عليه الحال قبل عام وأصبح أبناء الشعب، الذين خرجوا أسبوعا تلو الآخر إلى الشوارع للاحتجاج والتعبير عن مطالبهم العادلة والأخلاقية، أكثر ثقة الآن في قوتهم وقدرتهم على إحداث تحول لبناء بلد من طراز مختلف.

واضطلعت اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا بدور مهم في التحفيز على تغيير مسار تاريخ بلدنا. وأنشئت هذه اللجنة بمبادرة من غواتيمالا، وحظيت بالترحيب الواجب من قبل الجمعية العامة والأمانة العامة. وأصبحت أحد أكثر الأدوات فعالية للتعاون المتعدد الأطراف في مكافحة الشبكات الإجرامية والفساد. وتستهدف تلك الشبكات أجزاء استراتيجية من دول، مثل غواتيمالا، تعتبرها عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لأسباب جيوسياسية، أهدافا لها. وتدين حكومتي، التي تولت السلطة في كانون الثاني/يناير، بوجودها لرفض المواطنين للأسلوب القديم في ممارسة السياسة. وهي تمثل الأمل في العودة إلى الحكم الديمقراطي، الذي يرتكز أخلاقيا على الصالح العام وليس على التبعية للمصالح الخاصة. وهذه هي الآمال التي يعلقها علي مواطنو بلدي الأجلاء. ولا بد أن أسعى جاهدا الآن لأن أكون الابن البار لهؤلاء المواطنين من خلال القيام بدوري في إعادة بناء الدولة على الصعيدين المعنوي والمادي.

وبغية تلبية رغبات مواطنينا في سعيهم لتحويل البلد، حددت حكومتي خمسة مجالات استراتيجية تتمثل في: الشفافية والرعاية الصحية والتعليم والأمن والتنمية.

وفيما يتعلق بالشفافية، نحن نلتزم بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الفساد. وتحقيقا لهذه الغاية، أصبح أسلوب الحكم المنفتح ركيزة أساسية لإدارتنا، وذلك على أساس الشفافية والتعاون والمشاركة وعملا بأحكام اتفاقيتي البلدان الأمريكية والأمم المتحدة لمكافحة الفساد. إننا نعلم أن الفساد يعوق التنمية ويضعف المؤسسات ويقوض تحديث الدولة. ولهذا السبب، من المهم للغاية مكافحة هذه الآفة.

وفيما يتعلق بالصحة العامة، نعكف على تعزيز الإصلاحات الضرورية عن طريق بذل جهود استراتيجية، تركز على تحسين حصول الجميع على الرعاية وجعل الرعاية الأولية في صلب المنظومة الصحية. ونحن نستأنف عمليات الإمداد بالأدوية وعمل المستشفيات بكفاءة، ونعزز قدرات مواردنا البشرية.

وتشمل أولويات حكومتي الحد من سوء التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية. ومن المحزن اليوم، أنه يجب علينا أن نعترف بأن ٥ من بين كل ١٠ أطفال يعانون من سوء التغذية المزمن في بلدي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الفقر المدقع. وعليهم أن يختاروا منذ سن مبكرة بين العمل في المزارع أو الانخراط في الجريمة أو الهجرة إلى الولايات المتحدة. ولذا، فقد صممنا استراتيجية وطنية لمنع سوء التغذية المزمن كجزء من سياستنا للأمن الغذائي والتغذوي.

وفيما يتعلق بالتعليم، فإن مسؤوليتنا هي ضمان أن نتوفر لكل طفل الفرصة في الحصول على تعليم مجاني عالي الجودة من أجل مصلحة الأطفال والشباب في غواتيمالا من خلال برامج تعليمية شاملة. ونركز اهتمامنا، في مجال السلامة العامة، على خفض معدلات العنف والجنوح والجريمة، باستخدام السياسات الوقائية كجزء من نهج شامل. وقد استطعنا تنسيق جهود كبيرة لتوفير المزيد من الأمن للسكان ولتعزيز قدرات قوات الشرطة لدينا في مجالات التحقيق ومنع وقوع الجريمة، الأمر الذي أتاح لنا، بطرق مختلفة، خفض معدلات الوفيات بسبب العنف.

ولا تزال غواتيمالا ملتزمة تجاه الأمم المتحدة وتؤكد مجددا على رسالتها السلمية والمتعددة الأطراف، اقتناعا منها بأن التحديات العالمية، مثل الأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان وتغير المناخ، ينبغي أن تُعالج من خلال الحوار والتفاوض الجماعي كجزء من النظام العالمي. وترتبط حقوق الإنسان، بالنسبة لغواتيمالا، ارتباطا وثيقا باحترام الديمقراطية وسيادة القانون. ولذلك، فإن تعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان هو أحد الأولويات الرئيسية لحكومتي، ونحن ملتزمون بتشجيع أعلى المعايير الدولية في هذا المجال عبر المشاركة النشطة في مختلف المنتديات. لذا، فإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أطلب من المجتمع الدولي دعم بلدي في ترشحه لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

ويدرك بلدي أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تم اعتمادها تشمل رؤية تحويلية وتوفر خريطة طريق بأهداف وغايات ومؤشرات للتصدي للتحديات التي تواجه البشرية. وغواتيمالا تؤيد خطة عام ٢٠٣٠؛ فهي تتماشى مع خطتنا للتنمية الوطنية ”كاتون: بلدنا غواتيمالا ٢٠٣٢“، التي أعدت بمشاركة مختلف قطاعات المجتمع في استئناف للتخطيط المتوسط والطويل الأجل. وإذ يدرك بلدي استحالة تحقيق التنمية المستدامة إذا لم نكفل حفظ موارد كوكبنا، فإنه لم يتردد في اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي كان لي شرف التوقيع عليه في ٢٢ نيسان/أبريل في نفس هذه القاعة.

أعرب عن عميق احترامي وإعجابي بكل مهاجر، رجلا كان أم امرأة، من غواتيمالا يساعد، من خلال تضحياته وعمله الشاق، في دعم أسرته وفي تنمية غواتيمالا، فضلا عن المساهمة

في تنمية البلد الذي يقيم فيه. إن هؤلاء الناس حقا أبطال مجهولون ومواطنون نموذجيون؛ وهم يعيشون في كل ركن من أركان العالم؛ ولهم حقوق ويستحقون أن يعاملوا بمزيد من الكرامة (انظر A/71/PV.6). ولهذا السبب، شددنا في بيان بلدي أمام الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين على التزامنا بتعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين وأسرهم والدفاع عنها، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وتؤكد غواتيمالا أنه لا غنى عن تعددية الأطراف وتعزيز القانون الدولي لحل المشاكل التي تواجه مجتمعنا الدولي، ونأمل في التوصل إلى حلول سلمية للتغلب على الخلافات بين الدول. وتنفذ غواتيمالا تدابير لتعزيز التعاون وحسن الجوار في منطقتها. وأود أن أعرب عن التزام بلدي الراسخ بالتوصل إلى حل نهائي، في محكمة العدل الدولية، لنزاعه البري والبحري وذلك المتعلق بجزر مع بليز، وهي بلد نطمح إلى إقامة علاقات متميزة معه والحفاظ على حوار دائم كوسيلة لحل مشاكلنا المشتركة.

غير أن حكومة بليز لم ترد بالمثل على هذا الموقف في الأشهر الأخيرة. ومنذ عام ١٩٩٩، أوقعت الحالة ١٠ ضحايا مدنيين غواتيماليين في المنطقة المتاخمة التي تديرها بليز. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، وقع صبي عمره ١٤ عاما ضحية لهجوم فتاك شنته جماعات مسلحة تحت قيادة دورية من جيش بليز. وحسب تقرير الطب الشرعي في بليز، توفي الطفل من جراح سببتها عدة رصاصات أُطلقت من بندقية ثقيلة العيار. وأكدت سلطات الطب الشرعي في غواتيمالا أن الطفل قد اخترقت جسمه تسع رصاصات، ست منها في ظهره واثنتان في رقبته من الخلف وواحدة في جذعه من جهة الأمام.

ومن شأن هذه الأعمال الخطيرة الإضرار على نحو مباشر بعلاقات بلدينا الثنائية وإعاقة بناء الثقة. وأؤكد مجددا رغبة دولة غواتيمالا في إيجاد حل دائم للنزاع مع بليز في إطار القانون الدولي، مع تذكير المجتمع الدولي في ذات الوقت بما يشكله المأزق المستمر الذي نجد أنفسنا فيه بشأن النزاع حول التقسيم الجغرافي لحدودنا من مخاطر على الأمن الدولي. وليس سرا أن المنظمات الإجرامية عبر الوطنية القوية تستفيد من الخلافات بين الدول، وهي قادرة على احتلال الجيوب غير المحددة التي تفتقر إلى السيطرة الفعالة.

عاد الرئيس لمقعد الرئاسة.

تأتي المناقشة العامة اليوم في وقت نواجه فيه تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار في بلدان عدة: العراق ومالي والجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان، على سبيل المثال لا الحصر. وتشكل التجارب النووية التي أجريت مؤخرا في شبه الجزيرة الكورية انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ونكرر إدانتنا القوية لها. وأشدد على أن عمليات حفظ السلام والأمن الدولي تمثل، بالنسبة لبلدي، المثل الأعلى للخدمة تحت راية الأمم المتحدة في محاولة لدعم البلدان الشقيقة. ونحن نساهم حاليا في سبع عمليات: في هايتي ولبنان وكوت ديفوار والسودان وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يشرفنا أن نكون جزءا من بعثة سياسية خاصة موفدة إلى كولومبيا، وهي أحد البلدان المجاورة لغواتيمالا، لدعم الاتفاق المتعلق بإنهاء النزاع الحالي عن طريق وقف ثنائي ودائم لإطلاق النار وتسليم الأسلحة وتقديم ضمانات أمنية وإنشاء آلية لإقرار اتفاق السلام. وأهنئ شعب وحكومة كولومبيا على هذا الإنجاز الهام. ونشيد بالدور الذي اضطلعت به قيادة الرئيس سانتوس كالديرون في العملية وإسهام حكومة كوبا فيها. كما أثني على الاستفتاء العام المزمع إجراؤه في كولومبيا في القريب العاجل للتصديق على اتفاق السلام.

وأود أن أختتم كلامي بتهنئة جميع الذين يسهمون في تحقيق السلام، وفي ذات الوقت، بالقول إن الجمعية العامة تتيح لنا، كقادة، أن نفكر ونتساءل عن مدى وفائنا بوعد المنظمة لدى إنشائها بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتعزيز التقدم الاجتماعي والعيش في سلام وحسن جوار، وأخيرا بتوحيدقوانا وتحويل عالمنا على النطاق العالمي وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فايز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا.

اصطحب السيد فايز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فايز مصطفى سراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس السراج: يطيب لي سيدي الرئيس في مستهل هذه الكلمة تهنئتكم على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعمالها، وأود أن أشكر سلفكم معالي السيد موغيتز ليكيتوفت، على ما بذله من جهد خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية، ولا يفوتني الإشادة بالجهود المتواصلة التي يبذلها معالي الأمين العام السيد بان كي – مون لتحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة.

لا شك أن الوضع في بلدي أصبح محل اهتمام ومتابعة الجميع، وشعبنا يكن كل التقدير والاحترام لكل من بذل ويبذل جهودا صادقة لمساعدتنا على تجاوز المرحلة الصعبة التي يمر بها بلدي، وأود الإشارة إلى أنه وبعد التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي بعد حوار بين الليبيين دام قرابة العامين، سيظل يشكل الأساس لتسوية الخلافات السياسية القائمة وبناء مؤسسات الدولة، ونذكّر الجميع بأن هذا الاتفاق جاء ليؤسس لمبدأ الفصل بين السلطات، ومن هذا المنطلق، لن ندخر جهدا في التفاعل مع أي مبادرات وحلول سلمية لتسوية هذه الخلافات، ونثمن في هذا الصدد، كل الجهود الصادقة الهادفة إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في ليبيا، وكان آخرها صباح هذا اليوم في الاجتماع الوزاري الذي حضرته أكثر من عشرين دولة ليؤكد مجددا ثوابت الاتفاق السياسي، كمخرج وحيد للأزمة الليبية. إننا نتطلع إلى مواصلة بذل هذه الجهود، لكي نتمكن من استكمال استحقاقات المسار الديمقراطي، وصولا إلى بناء مؤسسات مستقرة تحقق الطموحات والأماني التي خرج الشعب الليبي من أجلها في شباط/فبراير ٢٠١١، ونشكر في هذا السياق، ما قامت وتقوم به دول الجوار والدول الصديقة وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لمساعدتنا في هذا الوقت الحرج.

ورغم الظروف الحساسة والصعبة التي يمر منها بلدي، فإن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني يسعى جاهدا لرفع المعاناة عن الشعب الليبي وإرساء الأمن والاستقرار، وتحقيق المصالحة الوطنية وصولا إلى وضع وتنفيذ أسس بلد دولة القانون والمؤسسات، وتبرز هنا أهمية حشد الموارد المالية وتوجيهها نحو تحقيق هذه الأهداف، لذلك، نتطلع لأن تقوم

جميع الدول التي توجد بها أصول أو أموال ليبية بتقديم كل التسهيلات الممكنة التي تسهم في تحقيق ما يتخذه المجلس الرئاسي من سياسات وتوجهات في هذا الشأن.

إننا نؤكد حرصنا على تطوير وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع جميع الدول الصديقة والشقيقة، بما يحقق أهدافنا المشتركة، ونتطلع في هذا الصدد، إلى عودة جميع البعثات الدبلوماسية التي غادرت طرابلس لتمارس مهامها من جديد حتى نكون قادرين على التشاور والتنسيق المباشر لمتابعة تنفيذ برامج التعاون المشترك، وتذليل ما يعترض ذلك من مشاكل وصعوبات، وإذ نتفهم اعتبارات الشواغل الأمنية، فإننا نؤكد بأننا جادون في وضع وتنفيذ خطط وبرامج، لضمان إرساء واستتباب الأمن في مجمل أرجاء البلد.

يجدد بلدي إدانته ورفضه القاطع للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وأي كان مصدره ومهما كانت مبرراته، ويؤكد بأن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ينبغي ربطها بأي دين أو عقيدة، وفي هذا السياق، وكما تعلمون فإن التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش الوافد إلينا من الخارج أصبح لا يهدد أمن واستقرار وسلامة بلدي فقط، بل يسعى إلى استغلال مواردنا الطبيعية وتوظيفيها من أجل الانطلاق نحو الدول المجاورة، وأفريقيا وأوروبا والعالم، لتنفيذ مخططاته الدموية التي لا تمت للإسلام بصلة، الأمر الذي يتطلب حشد الجهود كافة، والتنسيق المشترك للقضاء على كافة مصادر الإرهاب الذي يبث الرعب والخوف في نفوس الأبرياء ويؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويعيق تحقيق أي تقدم وأي تحول اقتصادي وإنمائي لصالح شعوبنا ومجتمعنا، ونحن في بلدنا رغم الإمكانيات والعتاد المحدود، فقد دخلنا في حرب لا هوادة فيها لدحر التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها، وكلكم شاهدتم بسالة قواتنا المسلحة وجيشنا الليبي وشبابنا وشرفاء الوطن في مكافحة هذا التنظيم، أينما وجد، وهذه الحرب التي استشهد خلالها خيرة أبنائنا دفاعا عن الوطن وأثبتنا أننا بوحدتنا نستطيع قهر أي عدو أجنبي غادر، وفي هذا السياق، نتطلع مجددا لجميع الدول، وخاصة الدول الأعضاء في مجلس الأمن لرفع الحظر المفروض على توريد السلاح إلى ليبيا بحيث يسهم ذلك في حربنا على الإرهاب ونضم صوتنا لباقي الدول التي تطالب بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لبحث سبل توحيد الجهود لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

وفيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، أصدرت السلطات التشريعية الليبية منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١١، حزمة من القوانين والقرارات التي تكرس منهجية صادقة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ونحن في حكومة الوفاق الوطني، إذ نؤكد التزاماتنا بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فإننا نود الإشارة إلى أن صعوبات المرحلة الانتقالية التي يمر بها بلدي، أدت إلى عدد من التحديات الأمنية التي أفرزت بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان، ونعول كثيرا على دعم جهودنا الهادفة إلى إعمال القوانين ذات الصلة، والحرص على تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب، على نحو يؤدي لوضع حد لأي ممارسات تولد هذه الانتهاكات. ونؤكد في هذا الشأن، حاجتنا للاستفادة من آليات المساعدة التقنية التي يقدمها مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة بصفة عامة.

من التحديات الكبرى التي تواجه بلدي أيضا، استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وسعي الكثير منهم إلى عبور البحر الأبيض المتوسط طلبا للهجرة إلى البلدان الأوروبية، وما من شك في أن هذا الوضع أوجد تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة على المجتمع الليبي، أصبح من الصعب علاجها. ويؤسفنا أن يكون الصراع الداخلي هو سبب مباشر لانتشار هذه الظاهرة، وفقدان العديد من الأبرياء لأرواحهم على شواطئنا؛ ليس ذلك فحسب، بل واستغلت المنظمات الإرهابية

هذا الوضع لتهريب عناصرها وبث عنفها في بلدي ودول العالم. وإذ نرحب بأي جهود إقليمية ودولية قائمة على أساس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية للحد من هذه الظاهرة، فإننا نؤكد أن الاعتماد على البعد الأمني وحده لا يمثل الحل الأمثل، وأن الأمر يتطلب معالجة الأسباب الحقيقية التي تدفع نحو طلب هذه الهجرة المحفوفة بالمخاطر.

علينا أن نتحد جميعا ونتجه لمساعدة البلدان المصدرة للهجرة في وضع وتنفيذ مشاريع تنموية حقيقية وتحسين مستوى أداء القطاعات الخدمية والقيام بكل ما من شأنه أن يسهم في القضاء على الفقر والبطالة وصعوبات المعيشة. ونعتقد أن الوصول إلى هذه الغاية يتطلب من بلدان المصدر والعبور والمقصد رسم وتنفيذ استراتيجية للتعاون المشترك للحد من هذه الظاهرة، على أن تتعزز هذه الجهود بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وتشجيع المجتمع الدولي.

تساهم ليبيا في الجهود الدولية المبذولة لنزع أسلحة الدمار الشامل والحفاظ على السلم والأمن الدوليين؛ وفي هذا الصدد، فإن بلدي، وبعد انضمامه إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، قام مباشرة بالإعلان عن مخزونه الكيميائي ونجح في التخلص من الفئة الأولى من المخزون بفضل خطط أعدتها الجهات الوطنية ذات العلاقة بمساعدة مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر عن ترحيب بلدي بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٨ (٢٠١٦)، بشأن مساعدة ليبيا في نقل باقي المخزون من الفئة الثانية والتخلص منها خارج ليبيا؛ حيث تم بالفعل نقل ما تبقى من المخزون الكيميائي بمساعدة كل من الدانمرك وألمانيا مؤخرا، وهذه فرصة لتقديم شكرنا الجزيل لهما.

لقد اعتمدنا في العام الماضي، أهدافا طموحة على صعيد التنمية المستدامة بلغت ١٧ هدفا ليتم تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وهي طائفة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وجاء انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وما صدر عنه من نتائج ليعزز طموحاتنا في الوصول إلى الأهداف التي توافقنا عليها، ومع ذلك، نؤكد الحاجة إلى تحويل الكلمات إلى أفعال والأهداف إلى واقع ملموس، والالتزامات إلى إجراءات تستجيب على نحو منسق وفعال للتحديات الراهنة والمقبلة. وما من شك في أن الحرص على تعميم الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة مطلب إنساني يجسد مبدأ الحق في التنمية الذي يعززه ما سبق أن اتفقنا عليه، وهو أن المسؤوليات مشتركة لكنها متباينة. وهذا يقودنا جميعا إلى تحمل المسؤولية في دعم وتشجيع سياسات التنمية في البلدان الفقيرة وتشجيع البلدان التي تعتمد في دخلها على سلعة واحدة ومساعدتها في تنويع مصادر دخلها من خلال دعم ما ترسمه من برامج لإعادة هيكلة مؤسساتها الاقتصادية وتأهيل كوادرها البشرية وإيجاد البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يركز على الاستثمار في قطاعات الإنتاج وتحسين مستوى أداء القطاعات.

باتت هناك قناعة جماعية بضرورة إجراء إصلاحات على أجهزة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الذي لم يعد يعكس، بشكله الحالي، الواقع الدولي المعاصر للقرن الحادي والعشرين وما يشهده من تحديات خطيرة تهدد الأمن والسلم الدوليين، ونؤكد على ضرورة منح الدول العربية مقعدا دائما بمجلس الأمن في أي إصلاح مستقبلي، بكافة المزايا التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون، وذلك وفقا لما جاء في البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في سرت في عام ٢٠١٠. كما نؤكد أيضا، في هذا الصدد، على الموقف الأفريقي الموحد وإعلان سرت لسنة ٢٠٠٥، الذي يتضمن طلب مقعدين دائمين بما لهما من مزايا، بما في ذلك حق النقض. إن هذا المطلب الأفريقي، يمثل الحق التاريخي للقارة الأفريقية، ويكفل تصحيح ما تعرضت له من تهميش وظلم تاريخي.

إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما دامت سلطات الاحتلال مستمرة في احتلال الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستوطنات وتسعى بكل الطرق إلى تهويد مدينة القدس، وتضرب عرض الحائط بكل القرارات الدولية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. إننا نطالب مجددا برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية له وإلزام سلطات الاحتلال بوقف جميع أعمال العنف المفرط والأعمال الاستيطانية والاعتداءات المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

وليس بعيدا، يشهد الشعبان الشقيقان السوري واليمني، منذ أكثر من خمس سنوات، أوضاعا إنسانية كارثية نتيجة لصراع مدمر أدى إلى خسائر بشرية ومادية فادحة ونزوح وتشرد المواطنين الأبرياء. إننا نعبر عن دعمنا لكل الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية تبعد هذين البلدين عن مخاطر التفكك والتقسيم، وتحقق طموحات الشعوب في العيش الكريم في ظل نظام ديمقراطي يحترم حكم القانون ويصون ويحمي حقوق الإنسان.

وختاما، أغتنم هذه الفرصة، ومن هذا المنبر العالمي، وبروح المسؤولية الوطنية التي ارتضيت أن أتحملها، لأعلن عن عزمي إطلاق مشروع مصالحة وطنية شاملة في ليبيا، تضم الجميع، لا إقصاء فيها ولا تهميش، مصالحة تضم كافة الليبيين بالداخل والخارج، ومن كافة مدن ومناطق ليبيا، ومن كافة القبائل والمكونات، ومن كافة الأطياف السياسية والفكرية. مصالحة مع من يقبل مبدأ تأسيس دولة القانون والمؤسسات والمسار الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة. مصالحة مع من يقبل بضرورة قيام دولة قوية بها جيش موحد دوره حماية الوطن من كل باغ أثيم، وشرطة تحمي المواطن وتحفظ أمنه؛ دولة ذات سيادة حقيقية لا تسمح بأن يستبيح أرضها كائن من كان. لذا، أدعو الجميع لطي صفحة الماضي ولنمضي قدما بتأسيس عدالة انتقالية تحفظ الحقوق. أيها الليبيون، أيتها الليبيات، معا لدعم هذا المشروع أينما كنتم، فكفانا صراعا، كفانا دمارا، لنتحد من أجل السلام، لنتحد من أجل الأمن والأمان والرخاء. معا نحو المصالحة والبناء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني في ليبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فايز مصطفى السراج، رئيس مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

كلمة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية صربيا.

اصطحب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد فوتشيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن جمهورية صربيا.

أولا وقبل كل شيء، لا بد لي من القول إنني أشعر بعميق الامتنان لجميع الحاضرين في القاعة لأنني أعرف أنه لا يمكن أن

يكون هناك سوى قدر ضئيل من الحماس فيما يتعلق بخطابي. ومع ذلك، من الضروري أن نستمع إلى بعضنا البعض من وقت إلى آخر.

وتتيح المناقشة العامة فرصة لإبراز الإنجازات العديدة التي حققتها المنظمة العالمية في الفترات السابقة. وهي، في الوقت نفسه، فرصة لتجديد التأكيد بصورة مشتركة على التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وأيضا على استعدادنا لتعزيز عزمنا الجماعي على المشاركة بفعالية وعلى القيام بالمزيد من العمل من أجل تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان لمصلحة البشرية جمعاء.

وتؤيد جمهورية صربيا بقوة الموضوع المقترح للمناقشة العامة لهذا العام.

ويعتقد بلدي اعتقادا جازما بأن تعددية الأطراف المثمرة ليست ضرورية فحسب، بل أيضا قابلة للتحقيق إذا أبدينا جميعا الاستعداد، بروح للتعاون والتوافق والمرونة، من أجل الانخراط المشترك في مهمة تحقيق الرؤية الاستراتيجية لبناء عالم أفضل لنا جميعا. ويشكل توافر الإرادة السياسية الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه، ولكن يجب أن تتبعه التدابير والأنشطة العملية على السواء. ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما في عالم متزايد الترابط والتعقيد، حيث تتطلب التحديات المشتركة حلولا مشتركة. ونعتقد أن السلام يشكل الأساس لجميع مساعينا المشتركة في مكافحة الفقر والبطالة والجريمة المنظمة والفساد والعنف وجميع أنواع التطرف؛ وفي الكفاح من أجل عالم أفضل يقوم على الاحترام الشامل للعدالة وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحريات التي تنطبق على الجميع، بصرف النظر عن الاختلافات في العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين.

ويبدو لي أن كلماتي مألوفة وأن العديد من الأشخاص الآخرين ذكروا الأشياء نفسها. ولذلك على التزام بأن أوجز بياني بقدر الإمكان، ولذلك لن أقرأ خطابي الرسمي، ولكن سأوزع نسخا منه. وسأتكلم أمام الجمعية العامة بطريقة مختلفة. ولن استخدام شاشات التلقين، على نحو ما فعله العديد من المتكلمين الأكثر براعة مني في هذه المناقشة.

وإذ أنحدر من بلد صغير نسبيا في منطقة البلقان الغربية، في قلب أوروبا، وأمثل اليوم شعبا فخورا وكريما ومحبا للحرية، فإنني أشعر بغاية الاعتزاز بأن تتاح لي فرصة التكلم هنا. وأنا فخور للغاية بأن أرى الناس في هذه القاعة العظيمة وهم على استعداد للإصغاء لمن يأتون منا من الدول الصغيرة. وليس هناك أي سبب يدعونا إلى مخاطبة الجمهور الخاص بنا لكسب نقاط سياسية؛ فقد حصلنا على ما يكفي من الأصوات لتمثيل شعبنا بصورة شرعية.

وسمعنا الكثير من الكلمات المثيرة للإعجاب من ممثلي الدول الكبرى، ولكننا لم نسمع في هذه المناقشة العامة أي اقتراحات لحلول حقيقية لبعض المسائل الهامة للغاية. أولا وقبل كل شيء، لم نسمع شيئا يذكر بشأن حل شامل لأزمة المهاجرين، التي تؤثر على العالم بأسره تقريبا. وبما أننا ننتمي إلى بلد صغير للغاية في منطقة البلقان، فقد كنا ننتظر من الدول الكبرى تقديم اقتراح. وسنتفق مع هذه الدول دائما وسنكون على استعداد للقيام بعملنا بالترافق معها. وبالرغم من أن بلدي ليس دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإننا على استعداد للمشاركة في نظامه للحصص. ومع ذلك، لا أحد داخل الاتحاد الأوروبي قبل بذلك النظام. ولكننا الآن لا نعلم ما ستكون عليه سياستنا بشأن تلك المسألة لأن البلدان على خلاف فيما يتعلق بسياساتها. وينبغي أن نشاطر القيم نفسه، ولكن بدلا من ذلك لا تترك لنا الحلول المختلفة تماما فكرة لكيفية التغلب على جميع العقبات في الطريق نحو المستقبل.

ولا بد أن أضيف أيضا أن أزمة المهاجرين أبعد ما تكون عن الانتهاء. بل إنها بدأت من فورها. واليوم، تواجه صربيا

حاليا عددا من المسائل الصعبة أكبر من التي كانت تواجهها قبل عام. ولدينا اليوم أكثر من ٠٠٠ ٧ من المهاجرين داخل حدودنا. وبلغاريا فيها العدد نفسه من المهاجرين. وهؤلاء الأشخاص لا يمكنهم الذهاب إلى أي مكان آخر لأن جميع البلدان الأخرى أغلقت حدودها بالفعل. ولدي سؤال أوجهه إلى جميع الوفود. هل توجد أية حلول مشتركة لنا؟ وهل هناك شيء يمكننا جميعا أن نفعله معا؟ إن هناك بعض الخطوات التي يمكن أن نتخذها لأنفسنا وبأنفسنا. وسنفعل ذلك ولكننا سنواصل انتظار حل مشترك وشامل من كلا الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لأن الحالة الراهنة ليست في سبيلها إلى الانتهاء. فهي لن تنتهي في بضعة أيام أو بضعة أسابيع أو بضعة أشهر.

ونناشد الجمعية إيلاء الاهتمام لبعض المسائل الأخرى. وتعلم الوفود أن بلدي واجه صعوبات عديدة خلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية. وخلال السنوات الـ ١٠٠ الماضية، أعتقد أننا لم نفوت حربا واحدة، من حرب البلقان الأولى إلى أحدث الحروب في تسعينيات القرن الماضي. وآمل، في المستقبل، أن يكون لدينا ما يكفي من القوة للتغلب على جميع المنازعات وأن نفعل بالمزيد لشعبنا ولتنميته الاقتصادية.

ونجحنا مؤخرا في تحقيق نتائج اقتصادية أفضل. فللمرة الأولى في تاريخنا المعاصر، لدينا فائض في ميزانيتنا. وبعد سنوات عديدة من الأزمات، سنحقق معدل نمو يتجاوز ٣ في المائة هذا العام، بل ونتوقع تحقيق معدلات نمو أفضل في السنوات المقبلة. وذلك المعدل لا يقارن بمعدلات النمو في بعض البلدان في آسيا وأفريقيا ومن بينها بلد صديقي رئيس وزراء موريشيوس، ولكنه لا يزال أفضل من متوسط معدل النمو في أوروبا، ونحن فخورون للغاية بأن يكون بوسعي أن أقول ذلك اليوم.

وظللت أبرز مسائل مختلفة لأننا مرة أخرى نواجه عدم الاستقرار في المنطقة، الذي يمكن أن يعرض للخطر جميع المكاسب التي حققناها تقريبا. وهذا أمر دأبت على الإشارة إليه خلال العامين الماضيين. وفي الواقع تلقينا قدرا كبيرا من الدعم من الأمم المتحدة ومن جميع أصدقائنا – في الغرب والشرق – ولكن لا تزال الحالة لم تتحسن في منطقة البلقان الغربية. ولذلك السبب نشعر بالكثير من القلق، وهو ذاته السبب وراء اعتقادنا بأننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود، والمزيد من الوقت والمزيد من إرادتنا السياسية بغية التغلب على جميع الصعوبات والنزاعات والمشاحنات والعداوات الموروثة من الماضي.

لقد تعرضنا لبعض الإساءات البشعة من بعض جيراننا. ولن أرد بتوجيه مثلها من الإساءات اليوم. فقد قالوا إن شعب بلدي حفنة من الفقراء والتعساء البائسين. وهذه أشياء ينبغي الأ يقولها أي أحد عن أية دولة في أي مكان. وقررنا ألا نرد عليهم، وستواصل التصرف على ذلك النحو. ولن نكون أفظاظا إزاء أي شخص، بالرغم من أنه قد يساء إلينا ونهان مرة أخرى.

لماذا أقول ذلك؟ إنني أقول ذلك لأنني أعتقد أن منطقة البلقان الغربية بحاجة إلى تحقيق السلام والاستقرار وتحسين التفاهم والمصالحة الحقيقية في المستقبل. فهل نجحنا في تحقيق ذلك خلال فترة الأعوام الـ ٢٠ إلى ٢٥ الماضية؟ إنني أجرؤ على القول إننا لم ننجح، أو لم ننجح بشكل كامل. بل تزداد الكراهية المريرة فيما بين سكان بعض البلدان في منطقة البلقان الغربية، ولكننا على الأقل نجحنا في المحافظة على السلام والحفاظ على الهدوء والسكينة.

وسنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على الوتيرة والتشديد على التنمية الاقتصادية والحفاظ على علاقتنا السياسية وتطويرها بطريقة مختلفة عما كنا ننتهج. ومرة أخرى، نحن ممتنون جداً لتلك الدول التي لم تقف بجانبنا بل إلى جانب القانون الدولي العام. ولم تؤيد الاستقلال المعلن من جانب

واحد لمقاطعتنا الجنوبية كوسوفو وميتوهيا. ونشعر بالامتنان العميق للدول الأعضاء التي التزمت بميثاق الأمم المتحدة.

ونواصل حوارنا ومحادثاتنا مع ألبان كوسوفو لأننا نريد العيش معا. ونحتاج إلى إيجاد مستقبل مشترك. ويسر هذه المحادثات الاتحاد الأوروبي ونحن ملتزمون التزاما عميقا ومتفانون بمواصلتها معه. وسنظل على استعداد لاطلاع الجمعية العامة على نتائج هذه المحادثات ونأمل في ألا تكون الحالة في كوسوفو وميتوهيا مصدرا لعدم الاستقرار في المستقبل. وهذا استنتاج جيد واحد على الأقل من خطابي اليوم.

هناك مسائل عديدة أخرى على المحك. نحن نواجه أخطارا مختلفة والعديد من العوامل التي يمكن أن تعرض للخطر تنميتنا المستدامة في المستقبل. هناك وجود أكبر للخلايا الإرهابية في مختلف البلدان في غرب البلقان، ومع بقية العالم، سنبذل قصارى جهدنا لمكافحة ذلك الشر المروع. لذلك انضممنا إلى التحالف لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأفتخر بأن أقول إننا سنكون دائما مع الجانب الأفضل من العالم، جانب العالم الذي يحفظ السلام والاستقرار والقيم التي يحارب العالم الحديث من أجلها.

وستبذل صربيا قصارى جهدها لا لحماية مصالحها الوطنية والخاصة فحسب، بل ومن أجل الاستماع إلى البلدان الأخرى الصغيرة والصغيرة نسبيا لأننا نحتاج إلى الوحدة؛ وإلا فإنني أخشى كثيرا ألا تسمع أصواتنا في المستقبل.

وأعتقد أن الجمعية العامة يمكن أن تشعر بالارتياح لأننا، على الأقل في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، جميعا نسمع أن صربيا ركيزة للاستقرار في منطقة غرب البلقان. ونحن فخورون بتلك الحقيقة. وسيبقى الحال على ما هو عليه للسنوات الخمس والـ ١٠ والـ ٢٠ المقبلة، وآمل أن نتمكن من إيجاد عالم أفضل وتعاون أفضل، ولا سيما فيما بيننا نحن البلدان الأصغر حجما في العالم. وسنبذل قصارى جهدنا، على الأقل من جانبنا، للاستماع ورؤية ما يمكن أن نحققه معا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء صربيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ألكسندر فوتشِتش رئيس وزراء جمهورية صربيا من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رمضان العمامرة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الجزائر.

السيد العمامرة (الجزائر): يسعدني، السيد الرئيس، غاية السعادة أن أتقدم إليكم باسم الجزائر بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي نشاطركم فيها الأولويات التي حددتموها لها، مؤكدين لكم التزام وفد بلدي بالعمل معكم، جنبا إلى جنب، من أجل تحقيقها. كما أعبر عن امتنان الجزائر لسلفكم على المبادرات البناءة التي اتخذها خلال رئاسته والتي تستحق كل الثناء.

نباشر أشغال دورتنا هذه في ظل وضع دولي غير مستقر يبعث على القلق، فبالإضافة إلى النزاعات القديمة التي يبدو أنه ليس هناك آفاق لحلها قريبا. ظهرت تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين تتطلب المعالجة العاجلة والجدية. إن المجتمع الدولي يشهد فعلا موجات من النزوح البشري لم سيبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، والتي خصص لها اجتماع رفيع المستوى انعقد منذ ثلاثة أيام في نفس هذا المحفل قصد الاطلاع على مستجدات هذه الظاهرة الخطيرة والتكفل بها. إن صور الآلاف من البشر الذين ليس لهم خيارات أخرى والذين هم مضطرين للقيام برحلات محفوفة بالمخاطر لا يمكن حصرها في مجرد ظواهر هجرة، يظن البعض أن الحد من

آثارها قد يتم عن طريق الحلول التقليدية، كالعزل والإبعاد، فحقيقة الأمر أن هذا الوضع اختبارا لنا جميعا.

وفي هذا الصدد، أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، خلال ترؤسه للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، من هذا المنبر، وأقتبس:

> أن ”مفهوم الكونية يعتبر ضرورة أخلاقية، تعني أن الحواجز العرقية تنهار أمام وحدة الجنس البشري، مثلها مثل الاختلافات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية.“ (A/PV.2233، الفقرة ٢٨)

ويمكن من هذه الحقيقة التي عبر عنها الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، منذ أكثر من ٤٠ سنة، الاستنتاج بأن قدرة المجتمع الدولي على التغلب على هذه الظوهر تبقى قيد الاختبار بدءا بتدابير التضامن العاجلة، التي تساهم فيها الجزائر، بصفة سخية، وكذا إيجاد حلول دائمة تعكس درجة التزامنا بالأركان والقيم التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

فمن أجل مواجهة هذا النوع من التحديات، وبناء على الدروس الأليمة للحرب العالمية الثانية، فإن مؤسسي هيئة الأمم المتحدة تصوروا نظام أمن جماعي يرتكز على المساواة، ويتم تعزيزه باستمرار على أن يكون قادرا على تجاوز الأنانية الضيقة والتعصب بجميع أنواعه وهذا بجعلها مفاهيم بالية عديمة الأثر. فإن كان هناك فعلا مهمة أساسية يمكننا الدفاع عنها داخل الأمم المتحدة، ومن أجلها، فهي أن تبقى هذه المنظمة الوعاء والمنشط الأساسي للآمال التي يعلقها عليها البشر جميعا. فمنظمتنا، بحكم وجودها وسلطتها الأدبية، يجب أن تحصل على الاحترام التام والراسخ من طرف جميع الدول الأعضاء. وبطبيعة الحال، لا بد أيضا أن تكون منظمتنا مصدر إلهام للبشر، كلما دعيت للتدخل، سواء فيما يخص الوقاية من النزاعات أو ترقية السلم أو احترام حقوق الإنسان أو تطبيق الحق في تقرير المصير أو غيرها من المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

إنه من الجلي، أكثر من أي وقت مضى، أن الأمم المتحدة أصبحت تواجه العديد من التحديات الجديدة التي لا مثيل لها، ولقد حان الوقت لنؤكد بالفعل أن الأمم المتحدة تعتبر هيئة فريدة من نوعها باستطاعتها القيام بالدور المنوط بها، لحشد التوافق اللازم لتجاوز كل هذه التحديات، فليس من العدل أن نحمل منظمة الأمم المتحدة، الانتهاكات الخطيرة التي تنتقدها بسببها الدول الأعضاء، لأنها لا تعكس في نهاية الأمر، سوى مجال الإرادة السياسية التي تمنحها إياها الدول الأعضاء، فضلا عن نقائصها الذاتية الجلية والمعروفة. ولهذا السبب بالذات، فإنه لا يمكننا تأجيل عملية تحديث آليات الأمم المتحدة وإصلاحها، إلى أجل غير مسمى، ودعت الجزائر مرارا إلى ضرورة القيام بها، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أعرب عن ارتياحنا لتأكيد مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي أنهى مؤتمر قمته الأخير في جزيرة مارغاريتا، في فنزويلا، على الحاجة الملحة لهذا الإصلاح.

لقد أصبحت مسألة إصلاح الأمم المتحدة تكتسي أهمية خاصة، بحيث أننا مطالبون بالإجابة على تساؤل بسيط، وهو ما إذا كانت الآليات التي تم تصورها ووضعها غداة الحرب العالمية الثانية لا تزال صالحة، علما بأن أغلب شعوب العالم آنذاك كانت تحت نير الاستعمار، وكانت كذلك الأسس السياسية والتوازنات الدولية مختلفة تماما، والإجابة السليمة على هذا التساؤل والتي تفرض نفسها، هي أنه يجب إعادة تصميم الحكامة العالمية برمتها في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية. وهذا ليس بالأمر المستحيل، بل إن التوافق الحكيم حول إعداد أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يعتبر أكبر دليل على أن تحقيق الإصلاح عن طريق المفاوضات المسؤولة ليس فقط ممكنا، بل إنه مثمر ومحبذ، فالجرأة المسؤولة تعتبر ضمان النجاح.

إن الفضاء الجغرافي لعدم الاستقرار السياسي وتحديات التنمية لايزال في اتساع مستمر، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، في حين أنه لا يوجد أي شخص في مأمن من المخاطر الأمنية الراهنة، مثلما تبينه يوميا تهديدات الإرهاب الدولي. إن مضاعفة الجهود من أجل إحلال السلام في سورية والعراق وليبيا واليمن والصومال والسودان وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك التسوية السلمية للوضع في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، تعتبر واجبا سياسيا وأخلاقيا على المجموعة الدولية.

أما بخصوص قضية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقضية فلسطين العادلة، فإن عجز المجتمع الدولي عن فرض الحل الوحيد القابل للتطبيق المتمثل في الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني فوق أرضه المحتلة منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ليس إلا دليلا قاطعا على فشل النظام الدولي المعاصر.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد الحسين (موريتانيا).

وفيما يخص منطقتنا المغاربية التي تجمع شعوبا تتقاسم الكثير من العوامل المشتركة، فإن مسار السلام الخاص بالصحراء الغربية، الذي تقوده الأمم المتحدة عرف هذه السنة عدة تطورات سلبية بحيث فقدت الأمم المتحدة، وفقد على وجه الخصوص مجلس الأمن قسطا من سلطته، الأمر الذي يهدد نزاهة هذا المسار الذي تقوده الأمم المتحدة، وتتحمل المسؤولية عنه. إن هذه الوضعية المقلقة تؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة والعاجلة لتسوية هذا النزاع طبقا للشرعية الدولية، وتنفيذا لحق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، ونريد من هنا، وفي هذا الظرف بالذات، أن ندعم يقيننا بأن الأمم المتحدة تظل قادرة على الالتزام بأحد أبرز نجاحاتها، باستكمال تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبرنامج عمل أديس أبابا لتمويلها، يعتبر بلا شك تقدما بارزا يبعث الأمل في تجسيد هدفنا السامي المتمثل في ضمان عدم تخلف أي واحد عن الركب. والتوقعات الاقتصادية الدولية التي رصدتها المنظمات الدولية لا تبعث على التفاؤل،حيث تشير إلى حجم التحديات التي تواجهها والتهديدات التي ترهن نجاح جهودنا المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يخص مكافحة الفقر. بالإضافة إلى ذلك، تشير هذه التوقعات إلى التراجع المقلق للاستثمار في الدول النامية، وكذلك عدم استقرار الأسواق المالية الذي تترتب عنه عواقب وخيمة، ويعرض مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية للخطر، التي هي أصلا في تراجع مستمر، منذ عدة سنوات، إلى جانب ميول الدول الغنية لتخفيض مستوى هذه المساعدات، وهو الذي يصبح أكثر ضررا في وقت تشهد فيه الاحتياجات المالية للدول النامية ارتفاعا كبيرا، لمعالجة أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يتعين على الدول المتقدمة النمو، تحويل أنماط الاستهلاك التي تفرض نُظم إنتاج موجهة خصيصا لتخفيض تكاليف الانتاج، في الدول النامية. إن الالتزامات التي اتخذناها من أجل الحد من عدم المساواة تشترط إحداث تحول فعلي في النماذج الاقتصادية للبلدان الغنية بما يراعي مصالح الجميع. ويجب أن ينطبق نفس المبدأ على تنفيذ الترتيبات اللازمة لنقل التكنولوجيا للدول النامية، والتي تعتبر ضرورة ملحة، إذا أريد حقيقة جعل تعزيز القدرات البشرية الوطنية دافعا قويا للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يجب إعطاء الأولوية القصوى للقارة الأفريقية من أجل تمكينها من تلبية احتياجاتها المتعلقة بإنجاز البنية التحتية للحصول على الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء وكذلك من أجل دمج بلدانها في سلاسل الأنشطة المولدة للقيمة على الصعيد العالمي، وكذا في حركية التنافس الاقتصادي على الصعيد الدولي.

لقد أدرجت الجزائر جهودها الإنمائية في هذا الإطار، وانطلاقا من هذه الروح، روح الاعتماد على الموارد الذاتية، بما في ذلك تعبئة الموارد الداخلية، من خلال أدوات مالية وجبائية مبتكرة. وفي الحقيقة، ما تطالب به الجزائر الأمم المتحدة من إصلاح وانفتاح وشفافية، تطبقه قبل كل شيء على نفسها، فبفضل الدفع القوي من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، فإن الجزائر اعتمدت تعديلا دستوريا جوهريا يتضمن مكاسب ديمقراطية هامة، تهدف في مجملها إلى تكريس سيادة القانون وتعزيز الحريات الفردية والدور المؤسسي للأحزاب المعارضة وتحرير القوى الاقتصادية الوطنية وترقية دور المرأة وتكريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية.

ويعتبر هذا التعديل الدستوري خطوة تاريخية في المسار التاريخي لشعبنا ولبلدنا وهذا بتأكيد الجزائريين على إرادتهم في تسريع بناء مجتمع هادئ ومنفتح وقوي في جوي من الوفاق والانسجام. وبما أنها قوية وبما أنها تعيش في سلام مع نفسها، فإن الجزائر يمكنها أن تساهم بأكثر فعالية في إحلال السلم والأمن والاستقرار والازدهار في جوارها المباشر والبعيد.

كما أنه تعبير متجدد لالتزام الجزائر وإيمانها بما تمثله الأمم المتحدة وبقيم هذه المنظمة المحترمة. هذا الإيمان وهذا الالتزام تجاه الأمم المتحدة قد تم إثباتهما بما لا يدع مجالا للشك من طرف السيد بان كي – مون، الذي يوشك على مغادرة وظيفته الفريدة من نوعها في العالم والتي تشرف بتحمل مسؤولياتها محققا من خلالها نتائج جد مشرفة، وبالتالي أثبت أن هذه المهمة أصبحت غير مستحيلة بالنسبة لأشخاص مثله لا يدخرون أي مجهود ويوظفون العقل والقلب في المساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة – الأهداف السامية – التي التزم عند انتخابه بالمساهمة في تحقيقها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.